بسم الله الرحمن الرحيم

جامــعة السودان للــعلوم والتكنولوجيــا

كلـية الدراسات التجارية

قـسم الإقتصاد التطبيقي

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في الإقتصاد التطبيقي

دور جهاز المغتربين وبنك السودان المركزي في جذب تحويلات المغتربين

The role of expatriates in attracting remittances

إعداد الطالبات :

1/ بخيتة موسي محمد

2/ زهرة محمد مصطفي حاكم

3/ علوية نادر محمد احمد

4/ هاجر صلاح الهدي البشير

إشراف :

د/ آمنة أحمد عمر

2017م

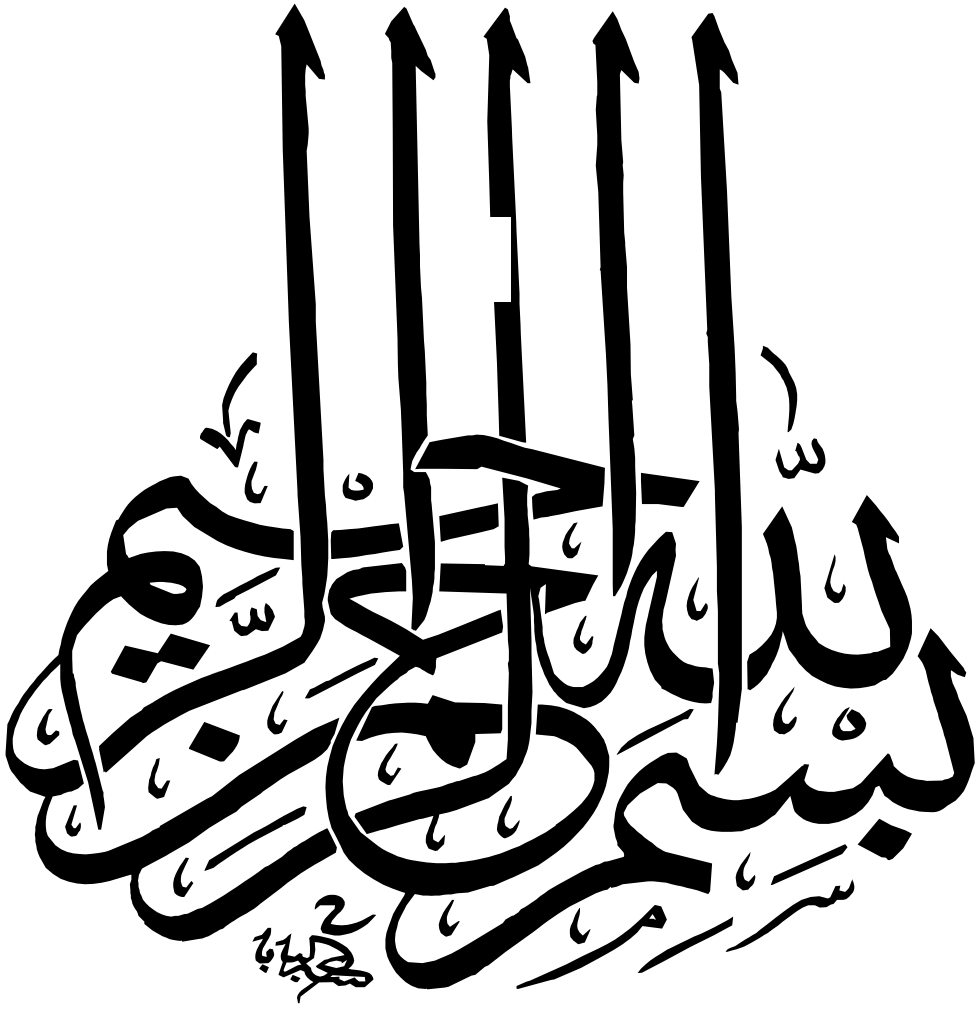
بسم الله الرحمن الرحيم

الأيـــــــــــــــــــــــة

قال تعالى:

(قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (32)

الإهـــــــداء

إلي

من تحت قدميها دخول الجنان ومن رضاها رضا الرحمن تاج الغد المشرق نبع الحنان

أمي الحبيبة

رمز الشموخ وبحر العطاء والمذكور بالنبل والطهر انت تكدح صامتاً وتنسج من خيوط الأسي سرابيل النجاح والأمل

أبي الحنون

إلي الذين علموني كيف يكون النضال من اجل العلم

إلي كل من علمني حرفا

الأساتذة الاوفياء

الشكر والعرفان

الشكر لله مزيل العثرات ومجيب الدعوات والهادي إلى الصراط المستقيم هوالملك ذو الجلال والأكرام.

إلى الشموع التى تحترق لتضيئ دروبنا إلى كل المعلمين وأساتذة جامعة السودان للعلوم والتكنو لوجيا بصورة خاصة وإلى المشرفة د. امنة عمر .

كما نتقدم بشكرنا إلى جهاز المغتربين لتعاونهم وتقديم يد العون لنا.

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر جهاز المغتربين في جذب تحويلات المغتربين، ووجود مبالغ ضخمة من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج لا يتم تحويلها عبر القنوات الرسمية، وحاولت الدراسة الإجابة عن تساؤلات منها، هل توجد علاقة بين أسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين، وغيرها.

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف من أهمها معرفة الصعوبات التي تواجه الجهاز في جذب التحويلات وتحديد حجم التحويلات وكيفية الاستفادة منها.

تكتسب هذه الدراسة أهمية لأنها تناولت أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة وهي دور جهاز المغتربين في جذب تحويلات المغتربين حيث تكمن أهمية الدراسة في أنها تمثل مرجع لمتخذي القرار والجهات المسئولة والباحثين.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية، الفرضية الرئيسية: تتمثل في أنه يوجد دور لجهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي في جذب تحويلات المغتربين. بينما الفرضية الفرعية: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هنالك دور ضعيف لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي لجذب تحويلات المغتربين، واستقرار سعر الصرف يشجع المغتربين للتحويل عبر الطرق الرسمية.

توصي الدراسة بالآتي: العمل على تخفيض الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي لتشجيع التحويل عبر القنوات الرسمية، وتشجيع الحكومة على العمل على توحيد سعر الصرف.

Abstract

the problem of the study was represented in that it aimed at identifying the impact of the Authority in Charge of Sudanese Working Abroad Affairs on attracting money transfers of Sudanese who work abroad, also there are large amounts from Sudanese immigrant's money transfers which are not transferred through the official ways. The study tried to find out an answer to several questions including; is there a relationship between currency exchange rates at the parallel market and Sudanese immigrant's transfers, etc.

The study attempts to achieve some of objectives the most important are; to identify the difficulties that face Authority in Charge of Sudanese Working Abroad Affairs in attracting immigrant's money transfers, and to determine the size of money transfers and how they can be benefited from. The study gained its importance because it discussed one of the most current economic issues which is the role of Authority in Charge of Sudanese Working Abroad Affairs in attracting the Sudanese immigrant's money transfers. Also the study importance lies in that it represents a good reference for decisions makers, official bodies and researchers.

The study tested some hypotheses the main one was; Authority in Charge of Sudanese Working Abroad Affairs has a role in attracting Sudanese immigrant's money transfers, while a branched hypothesis was as follows; there is a direct statistically significant relationship between the currency exchange rates at the parallel market and Sudanese immigrant's money transfers. The study adopted the analytical descriptive method.

the study arrived at many findings including; there is a weak role played by the Authority in Charge of Sudanese Working Abroad Affairs in attracting money transfers from the Sudanese immigrants, stable currency exchange rates encourage immigrants to transfer their money through official ways.

The study recommends the following; the difference between the official currency exchange rates and the parallel exchange rates in order to encourage transferring money through the official ways, government should be encouraged to unite the currency exchange rates.

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الأية	أ
الأهداء	ب
الشكــر	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
الفصل الاول : الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
المقدمة	1
مشكلة البحث	2
أهداف البحث	2
أهميه البحث	3
فروض البحث	3
منهجية البحث	4
حدود البحث	4
مصادر جمع البيانات	4
الدراسات السابقة	4
هيكل البحث	5

الفصل الثاني : الإطار النظري	
المبحث الأول: الهجرة	7
المبحث الثانى: سعر الصرف	18
المبحث الثالث : البنك المركزي	32
الفصـــل الثالـث : جهاز شؤون تنظيم السودانين بالخارج	
المبحث الأول: نبذة عن جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج	35
المبحث الثانى: الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين والتحديات التي تواجه الجهاز	41
المبحث الثالث : بنك السودان المركزي	48
الفصل الرابع : تحويلات المغتربين	
المبحث الأول: تحويلات المغتربين (تعريفها وانوعها والعوامل المؤثرة عليها)	54
المبحث الثاني: دراسة تحليلية	61
الفصل الخامس:مناقشة الفرضيات والخاتمة(النتائج والتوصيات والمقترحات)	
مناقشة الفرضيات	64
النتائج	66
التوصيات	66
المقترحات	66
المراجع	67

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (1) يوضح اتجاه تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	58
جدول رقم (2) يوضح النسبة المئوية لتحويلات المغتربين ومقارنة مع سعر الصرف الرسمي والموازي في الفترة من (1989 – 2013)م	61
جدول رقم (3) : يوضح معامل إرتباط بيرسون لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة طردية بين أسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.	64
جدول رقم (4) : يوضح معامل إرتباط بيرسون لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة طردية بين تحويلات المغتربين والسعر الرسمي.	65

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

مقدمة:

عرف السودانيون الهجرة بشكلها الحديث في مطلع سبعينات القرن الماضي بعد تفجر البترول في منطقة الخليج العربي واتجهت انظار السودانيين إلي تلك البقاع وإلي المملكة العربية السعودية على وجه التحديد ثم إلي المناطق الاخري سعياً نحو ايجاد اوضاع إقتصادية أفضل وبلغت الهجرة أوجها الثمانينيات.

في تلك الفترة ظهرة اتجاهات جديدة للهجرة وتصنيفات جديدة من المهاجرين السودانيين من المهنيين والاطباء والمهندسيين وغيرهم من المهن الاخري.

ولتنظيم الهجرة ورعاية المهاجرين عملت الدولة على انشاء جهاز تنظيم جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج كمؤسسة حكومية تعمل في إطار منظومة الدولة وذات مهام خاصة تهتم برعاية السودانيين في الخارج في كافة شؤونهم وفق قانون الجهاز لعام1998 م.

لاشك ان تحويلات المغتربين تحويلات جارية تضم السلع والاصول المالية من مهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لمدة سنة أو أكثر إلي أشخاص – عادة افراد أو أسرهم في دولتهم الأصل حيث يخصص سنوياً قائمة بتحويلات العاملين بالخارج في موازنة نهاية العام أو بعض الاحيان تكون شهرية ولها أثر كبير في إستقرار سعر الصرف .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على أثر جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج في جذب تحويلات المغتربين ، ووجود مبالغ ضخمة من تحويلات العاملين بالخارج لايتم تحويلها عبر القنوات الرسمية.

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1/ ما هو دور جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي في جذب تحويلات المغتربين.

2/ هل توجد علاقة بين اسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.

3/هل توجد علاقة بين تحويلات المغتربين وسعر الصرف الرسمي.

4/ هل هنالك إمتيازات وخدمات يمكن أن يقدمها جهازتنظيم شؤون السودانيين وبنك السودان المركزي. العاملين بالخارج ولجذب تحويلات المغتربين.

أهداف الدراسة:

1/ معرفة أهمية جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي في جذب تحويلات المغتربين.

2/ معرفة الصعوبات التي تواجه جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي في جذب تحويلات المغتربين.

3/ تحديد حجم تحويلات المغتربين وكيفية الإستفادة منها.

4/ دراسة أثر سعر الصرف على تحويلات المغتربين.

5/ مدى أهمية الإستفادة من الإمتيازات والخدمات التي يقدمها جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي لجذب التحويلات من الخارج.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية لأنها تتناول أهم الموضوعات الإقتصادية المعاصرة وهي دور جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج في جذب تحويلات المغتربين.

أهمية تطبيقية:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تمثل مرجع لمتخذي القرار والجهات المسؤولة والباحثين .

تعتبر تحويلات المغتربين أو العاملين بالخارج من أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية ، لمساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات ، وتخفيض العجز في الحساب الجاري وزيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وخاصة في الدول النامية التي تواجه نقصاً في موارد النقد الأجنبي.

تساهم تحويلات المغتربين بالخارج في تخفيض مستوى الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل الإستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي وإستخدام التكنولوجيا الحديثة والإلمام بالمهارات المختلفة عن طريقة التجربة والتدريب.

أهمية علمية:

- يعتبر من البحوث التي تسلط الضوء على الثغرات التي أهملتها البحوث في الفترة السابقة وهذه الثغرات تتمثل في أن تحويلات المغتربين تمثل مورد مالي مهم بالعملات الأجنبية.

- توفر هذه الدراسة مادة علمية .

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

1/ يوجد دور لجهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي في جذب تحويلات المغتربين.

الفرضية الفرعية:

1/ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين اسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.

2/ العلاقة طردية بين تحويلات المغتربين واستقرار سعر الصرف.

3/ توجد علاقة طردية بين الإمتيازات والخدمات التى يقدمها جهازتنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي وبين تحويلات المغتربين.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التحليلي والوصفي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية :جمهورية السودان.

الحدود الزمانية تتضمن الدراسة الوصفية الفترة 1989–2013م نسبة لأهمية هذه الفترة .

غطت الدراسة التحليلية الفترة من عام 1996–2013م نسبة لتوافق البيانات.

مصادر البيانات:

مصادر ثانوية :الكتب والمراجع والإصدارات لمركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج.

الدراسات السابقة :

1/ دراسة بنك السودان الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاءات فبراير:(1999)

جاءت أهمية الدراسة من زيادة الهجرة في السنين الاخيرة إلي الدول العربية وخاصة النفطية منها.

هدفت الدراسة إلى توضيح الاثر في إنخفاض الدخول في دول المهجر على المغتربين مما يعمل على خفض جوانب الإقتصاد بالدولة من (ميزان المدفوعات _سعر الصرف – ميزان تجاري – سوق موازي وغيرها).

توصلت الدراسة إلي إنخفاض أسعار النفط في الدول المضيفة تؤثر سلباً على دخول المغتربين وإنخفاض مدخرات المغتربين السودانيين ، والتعديلات المستمرة في سياسة النقد الأجنبي أثرت سلباً في جذب التحويلات وضعف مساهمة تحويلات العاملين بالخارج مقارنة بالناتج المحلى. [1]

2/ دراسة خالدة عبده محمد : نوفمبر2000م:

تنبع أهمية الدراسة من أن تحويلات المغتربين تمثل مصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي بالبلاد وتمثل أحد العناصر الداعمة لموقف الميزان الخارجي إلا أن مصدر هذه التحويلات(أي العنصر البشري) يعاني من العديد من المشاكل.

هدفت الدراسة إلي معرفة مدى أهمية تحويلات العاملين بالخارج على الإقتصاد السوداني أي ميزان المدفوعات – سعر الصرف – الميزان التجاري وغيرها ومدي أهمية الإستفادة من هذه التحويلات في سياسة الدولة.

توصلت الدراسة إلي أنها أهم مصادر الإيرادات بالعملات الاجنبية التي تساهم في تحسين موقف ميزان المدفوعات وزيادة نمو الناتج المحلى ، والعمل على تخفيض معدلات البطالة بتوفير فرص العمل [2].

3/ دراسة محمد جبريل احمد2005 م:

---

[1] دراسة بنك السودان الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاءات أثر إنخفاض الدخول في دول المهجر على المغتربين وبعض جوانب الإقتصاد السوداني ، فبراير:(1999)

[2] خالدة عبده محمد علي ، بعنوان أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على الإقتصاد القومي :(نوفمبر2000)م

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه وذلك لما للمغتربين من دور كبير في توفير النقد الأجنبي للبلاد وذلك عن طريق الإيرادات المفروضة عليهم من قبل الدولة ومن تحويلاتهم الخاصة إلي دول الاستقبال.

هدفت الدراسة إلي معرفة أحوال السودانيين المهاجرين للخارج من حيث التطور في أعدادهم واتجاهاتم حسب دول الاستقبال والتعريف على مدي مساهمة تحويلاتهم في توفير التمويل بالنقد الأجنبي ، ودراسة أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على الإقتصاد السوداني.

وتوصلت الدراسة إلي ان تحويلات العاملين بالخارج احد مصادر النقد الأجنبي ، ولها أثر إيجابي على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ، والعمل على تخفيض الفقر وحدتة، حيث اغلب المغتربين السودانيين يتجهون نحو البلدان العربية النفطية ، وتساعد على إستقرار وتركيز سعر الصرف [1].

الهيكل:

تشتمل الدراسة على خمس فصول يتناول الفصل الأول خطة الدراسة والدراسات السابقة أما الفصل الثاني الإطار النظري ويشتمل على ثلاثة مباحث المبحث الأول الهجرة والمبحث الثاني سعرو الصرف المبحث الثالث البنك المركزي ، يتناول الفصل الثالث جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي يشتمل على ثلاثة مباحث المبحث الاول نبذة عن جهاز شؤون السودانيين العاملين بالخارج المبحث الثاني الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين والتحديات التي تواجه الجهاز المبحث الثالث بنك السودان المركزي، اما الفصل الرابع يتناول تحويلات المغتربين يشتمل على مبحثين المبحث الاول تحويلات المغتربين تعريفها وأنواعها والعوامل التي تؤثر عليها، المبحث الثاني الدراسة التحليلية ، الفصل الخامس مناقشة الفرضيات والخاتمة (النتائج والتوصيات والمقترحات).

[1] محمد جبريل احمد ، بعنوان (تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها على الإقتصاد السوداني 2005م).

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول : الهجرة

المبحث الثاني :سعر الصرف

المبحث الثالث : البنك المركزي

المبحث الأول

الهجرة

مقدمة:

تعتبر الهجرة ظاهرة طبيعية ارتبطت بالوجود الإنساني منذ القدم ، ويقصد بالهجرة إنتقال الأفراد من منطقة إلي أخري تعاطيا لما بات يعرف اليوم بعوامل الدفع والجذب سواء كان ذلك الفراغ داخل حدود الدولة ، وهو ما يطلق عليه الهجرة الداخلية أو الهجرة خارج حدود الدولة ، وهو ما يطلق عليه الهجرة الخارجية.

أصبحت الهجرة ظاهرة مجتمعية في بلدان العالم التي تنقسم إلي دول موفدة ، أو مستقبلة ، أو دول عبور أو تجمع بين ذلك.

شهدت كثير من مجتمعات العالم تحويلات كبيرة وعميقة خاصة في مجال أسواق العمل وإحتياجاتها ، وفي القوي العاملة وأدوات الإنتاج.

رافق ذلك قوة الدفع غير االمسبوقة المرتبطة بالعولمة والتي أسفرت عن توسيع للهوة بين الدول الغنية والفقيرة ، المتقدمة والنامية ، ما كان له الأثر المباشر في تيارات الهجرة الحديثة بين نصفي الكرة الارضية.

تعريف مصطلح الهجرة :

الهجرة مصطلح عرف قديماً وهو يعني الإنتقال من مكان لأخر ويعني عبور الحدود الإدارية أو الدولية لأسباب مختلفة وتعتبر الهجرة عاملاً مهماً لازالة الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات لذلك تنتج عنها عوامل ايجابية وأخري سلبية

الهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام تعني الخروج من أرض إلي أخري.

كما تعرف الهجرة بأنها التحركات السكانية أو الانتقال المرحلي للإنسان من بيئة مختلفة نتيجة لعوامل الدفع والجذب المتداخلة وقد يكون هذا الانتقال موسمي وتنتج عنه هجرة موسمية أو دائمة ، كما يمكن أن يكون بين البيئة الريفية والحضرية[1]

أنواع الهجرة:

تنقسم الهجرات من منظور جغرافي إلي نوعين رئيسين:

1/ هجرة داخلية : وهي انتقال المواطن داخل موطنه الأصلي من منطقة إلي أخرى أو من قرية إلي مدينة أو بالعكس داخل حدود الوطن الواحد، ويعتبر هذا النوع من الهجرة هو الأكثر شيوعاً خاصة فيما يسمي بالدول النامية.

2/ الهجرة الخارجية :وهي انتقال الإنسان من دولته إلي دولة أخرى بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة[2]

كذلك من أنواع الهجرة:

-الهجرة الاختيارية :تعريفها يقوم على أساس أنها تتم باختيار المهاجر ورغبته ، فإذا آب إلي وطنه الأصلي بعد غياب طال أو قصر مداه ودعى رجوعه هجرة الاياب.

وتقابل الهجرة الجبرية الهجرة الإختيارية كما يتمثل حين تجبر السلطات بعض الافراد على النزوح فتزج المهاجرين إلى اوطانهم، ويدخل فيها الطرد االذي يصيب فرداً أو جماعة حيث يترك المطرودون دون هدف الذهاب إلي مكان مقصود يؤمنه ، كما يدخل فيها الاخلاء حين تجبر الدولة سكان منطقة كمصيبة أو كارثة الزلزال أو الطوفان والحرب وماشابه.

كذلك فقد تعمد السلطات فتزج المهاجرين إلي أوطانهم ، وتلك هي الاعادة إلي الوطن ، كما يحدث مثلاً عند تبادل الدولة لبعض فئات السكان أو عند تعديل التخوم أو الثغور.

اما حين يقسم المتخصصون في العلوم الإجتماعية التحركات الدولية إلي نوعين من الهجرة هما . الهجرة الأولية ، والهجرة الثانوية فهم يقصدون بالنوع الأول التوطن في جهات

---

[1] خالد علي عبد المجيد لورد ، آفاق الهجرة (الخرطوم: مجلة بحثية فصلية يصدرها مركز السودان للدراسات والهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج ، 2014م ، ص 7-11.

[2] خالد علي عبد المجيد لورد ، مرجع سابق ، ص 13

غير مأهولة بالسكان ، كما يقصدون بالنوع الثاني الإقامة بين المواطنين . في الدول الجاذبة للهجرة ،و الاندماج فيهم والتكيف بوسائل معيشتهم ، وقد تتميز الهجرة الثانوية احياناً بشئ من العنف لمحاولتها افساح مكان لها قد يكون على حساب غيرها.

وهناك أنواع مختلفة للتنقلات المؤقته منها تنقل القبائل التي تعيش على تربية المواشي في رحلاتها الصيفية أو الشتوية طلباً للمراعي الطيبة ، ومنها هجرة العمال الموسمية في الأماكن التي يتوفر فيها العمل في معظم أنحاء الأرض بالرغم من أنها هجرات مؤقته فهي تحدث آثاراً كبيرة في إنتشار أنواع مختلفة من الشعوب في البلاد فيها الثقافات ، كأن يعترها التحول ، وتختلط فيها الأجناس اختلاطاً بيولوجياً[1]

واخيراً ، فإن هناك نمطاً معيناً من أنماط الهجرة يطلق عليه اسم(الهجرة العمالية) وهو نمط يتميز عن انماط الهجرة الأخرى بأسبابها المتنوعة . وقد تضمن تعريف قسم الشؤون الإجتماعية المهاجرين الذين تنتمي هجرتهم علي النمط الاخير كل الأشخاص المسافرين الذين لا يكونون من السواح أو رجال الأعمال أو الطلاب أو المقيمين في مناطق الحدود الذين يقومون بوظائف الشرطة وتنظيم المرور فيها ، أو اللاجئين أو النازحين ممن لا ينتمون إلي جنسية معينة ، وتبقي بعد ذلك فئتان هامتان وهم هؤلاء الذين يأتون بغرض العمالة المستمرة أو الموسمية أو المؤقتة والأشخاص المعولين لهؤلاء الأشخاص من الفئة الأولي ، وهؤلاء جميعاً هم الذين يطلق عليهم إصطلاح المهاجرين بهذا المعني.

كما نصت الفقرة الأولي من التوصية رقم 86 الخاصة بالهجرة من أجل العمل ، والصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الذي النعقد في يوليو 1949 على أن تطلق عبارة (مهاجرين من أجل العمل) علي الشخص الذي يترك موطنة متجها إلي بلد آخر لشغل وظيفة يعمل فيها لحساب الغير ،وهي تضم كل شخص ينتظم قانوناً في سلك المهاجرين من أجل العمل.

وتتميز الهجرة من أجل العمل بإعتبارها عملية من عمليات الحراك السكاني من مجتمع لآخر عن عمليات الحراك السكاني التي تحدث مثلاً لأداء بعض المناشط الدينية أو القيام بالغزو أو

[1] محمد عبده محجوب ، الكويت والهجرة ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتابة ، ص 29-31.

الإحتلال لمنطقة معينة ، أو بقصد السياحة أو التعليم أو حتي من أجل الراحة والهروب من مشكلات الحياة العادية.

وقد إرتبطت الهجرة كعملية من عمليات الحراك السكاني بتاريخ الإنسان منذ عصوره الإولي البعيده ، فقد كان وجود الإنسان في القارات الجديده والمناطق المختلفة من العالم القديم عن طريق الهجرة . ولكن لم تكن الظروف الطبيعية والأساليب الفنية تساعد على تمتع الإنسان بقدرته الحالية على الحركة أو الإنتقال السريع من منطقة إلي اخري في العالم القديم ، مثلاً فقد كان إنتقال الجماعات البدوية السريع التي تعيش على الجمع والالتقاط من منطقة إلي أخري تبعد عن الاولي بمسافة مائة ميل يستغرق ثلاثة او اربعة أجيال أو ما يعادل حوالي المائة عام.

ولكن مع تقدم الأساليب الفنية التي اتخذها الإنسان للتغلب على الظروف الطبيعية غير الملائمة فقد إتسعت مجالات التنقل الإقليمي للإنسان واتخذت أشكالاً مختلفة ، وشهدت الأزمنه التاريخية تحركات شعوب بمجموعها من مكان لآخر كما حصل للبون والأتراك إذ اتجهو شطر أوربا[1]

وقد تعددت المناطق التي تعرضت للهجرة منها واليها في العالم بصفة عامة وفي العالم العربي ، بتأثير استثمارات التعدين ومن أهمها النفط ، بصفة خاصة .

ولعله من البديهي أن يكون اتجاه الهجرة بوجه عام من الأقاليم المكتظة بالسكان إلي الاقاليم القليلة السكان ، ولكن ينبغي أن يحاط مثل هذه القول بكثير من التحفظات.

ويعلم الباحثون الإجتماعيون بأن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق التي تنعدم فيها فرص التقدم الإقتصادي للفرد شطر المناطق التي تكثر فيها هذه الفرص التي تملأ المهاجر بالأمل البراق ، وإنعدام هذه الفرص أو توفرها امران يحكم عليهما الفرد كما يبدو له من خلال نظرته الثقافية إلي الأشياء . وهذا القول لا يغفل الدواعي الأخري ، كالحوافز الدينية التي تدفع بعض الناس ممن يلتزمون بقواعد دينية معينة ولا يجدون الحرية لإعلانها لاقامتها في وطنهم الأصلي فيندفعون إلي إقامة هذا الدين في وطن جديد ، كما أنه لايغفل أيضاً الحوافز السياسية

[1] محمد عبده محجوب ، مرجع سابق ، ص 31-34.

وهي التي دفعت بالجماعات التي هاجرت من المانيا في عام1940 م وهؤلاء ينتقلون جميعاً من المناطق التي يبدو لهم فيها الأفق الديني والسياسي مظلماً ، إلي المناطق التي تبدو فيها الأمور على العكس من ذلك[1]

نتائج إنتقال العمال(نتائج الهجرة) :

أولاً :بالنسبة لبلد الوصول:

أثر الهجرة على مستوى الأجور:

كي تكون نفقات الإنتاج مجزية في البلاد الجديدة ، يجب وجود عدد معين من السكان في كل كيلومتر مربع، ولذلك فإن هذه البلاد تشجع المهاجرين الجدد وتمنحهم أجوراً أعلى من تلك التى كانوا يتقاضونها في بلدهم.

ولا تؤدي المنافسة بين المهاجرين الجدد والعمال القدامي إلي تخفيض الأجور، لأن فرص العمل متسعة ، كما أن ورود فنيين جدد قد يؤدي إلي زيادة الطلب على العمل بنسبة أكبر فتزداد بالتبعية أجور العمال القدامي.

أثر الهجرة على الإقتصاد القومي:

يتوقف هذا البلد على الظروف الإقتصادية للبلد نفسه ، وكذلك على نوع المهاجرين ، فالبلاد الجديدة في حاجة إلي تنمية مواردها ، ويلزمها لذلك أن تزيد من عدد سكانها ، والهجرة إليها تعتبر في صالحها . ونفس الحال ينطبق على البلاد القديمة التي انخفضت نسبة تزايد سكانها.

أما البلاد الصناعية المتقدمة فهي في حاجة إلي عمل يدويين يقومون بأعمال ثانوية ، وقد تحتاج إلي عمال فنيين عندما يحدث عجز في أحد الفروع فتلجأ إلي تشجيع بعض الفنيين الأجانب[2]

وعكس الحال في الدول النامية فهذه تكتظ غالباً بالأيدي العاملة الغير فنية ، ويلزمها فنيين أجانب للمساهمة فى تنمية الإقتصاد القومي.

---

[1] محمد عبده محجوب ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] محمد ذكي الميسر ، العلاقات الإقتصادية الدولية (الخرطوم ، دار النهضة العربية ، 1981م) ، ص 11.

أثر الهجرة على مستوى الأسعار:

لأيؤثر نزوح عدد كبير من المهاجرين إلي البلد إلى مستوى الأسعار فيه فما دام السكان الجدد سوف يساهمون في زيادة الإنتاج الزراعي أو الصناعي ، فإن الأجور التي سوف تدفع اليهم أن يكون لها الأثر التضخمي المباشر.

ثانياً :بالنسبة لبلد الأصل:

أثر الهجرة على مستوى الأجور:

لا ينتج عن الهجرة من البلد إرتفاع في مستوي الأجور لأن البلد يكون غالباً مكتظاً بالسكان ولايؤدي ذلك إلي نقص كبير في عرض العمل فالسبيل إلي رفع الأجور ليس أنقاص عدد العمال الوطنيين ، بل إتباع سياسة ترمي إلي زيادة إنتاج العمل.

أثر الهجرة على الإقتصاد القومي:

إن الهجرة خارج البلد تكون في جملتها ، إذا ما كان الإنتاج القومي لا يتقدم بنسبة زيادة السكان ، فالمهاجرون يجدون ظروف معيشية أحسن في البلد الآخر وكذلك يحولون غالباً مبالغ نقدية لمن يعولونهم في بلدهم الأصلي.

وهناك فوائد أخري تعود على بلد الأصل ، ذلك أن المهاجرون يعملون غالباً على إنتشار مدينة بلدهم ، وهم إذا ما إستقروا نهائياً يصبحون عملاء لبلدهم ويستطيعون منحها نفوذاً تجارياً أو سياسياً غير مباشر في البلد الذي توطنوا فيه.

وفي اغلب الأحوال ، فإن النقص الذي نتج عن نزوح بعض الوطنيين يعوض نتيجة للزيادة الكبيرة للمواليد عن الوفيات، فيري البلد إقتصاده قد تحقق ويستطيع الشراء من الخارج بأحسن الشروط نتيجة تغلغل المهاجرين في مؤسسات الدول الأخري فضلاً عن إستطاعته دفع قيمة المشتريات بما يرسلة هؤلاء من عملات أجنبية.

ولا ينطبق هذا بطبيعة الحال على البلد االذي ينمو بخطي حثيثة ويحتاج إلي كل القوي الوطنية ، لأن تدريب الوطنيين على القيام بأعمال فنية نوع من الإستثمار يجب أن يستغل في البلد نفسه ، ومن الخسارة حرمان الإنتاج القومي قوة هو في أمس الحاجه اليها[1]

هجرة الايدي العاملة السودانية بين تباطؤ عوامل الجذب وتسارع عوامل الطرد:

أولاً :تقديم:

تشير أدبيات الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي إلي تصنيف أسبابها ودوافعها إلي أربع مجموعات رئيسية لخصتها نظرية (لي) فيما يلي:

1/ عوامل ترتبط بمنطقة الارسال.

2/ عوامل ترتبط بمنطقة الاستقبال

3/ عوامل تتصل بالعوائق الوسيطة.

4/ عوامل شخصية.

ويشار عادة للعوامل المرتبطة بمنطقة الاستقبال الجذب وتتضمن هذه المجموعة عوامل إجتماعية وسياسية وديموغرافية وإقتصادية ، كتوفير فرص العمل وارتفاع الأجور وقلة السكان ، ونقص في الأيدي العاملة وغيرها من عوامل الجذب الاخري . وتؤكد دراسة رافتشين التي اعتمدت على بيانات تعدادات سكانية لاكثر من عشرين دولة أهمية العامل الإقتصادي مقارنة بعوامل الجذب الاخري ، حيث اتضح أهم دوافع الهجرة هي الرغبة الموروثة لدي معظم البشر لتحسين أحوالهم المعيشة، اما المجموعة الثانية لدوافع الهجرة فترتبط بالبلدان المرسلة للمهاجرين ، ويشار اليها بعوامل الطرد.

وتتضمن هذه المجموعة عوامل اجتماعية وديموغرافية وسياسية وإقتصادية ، كارتفاع تكاليف المعيشة ووجود القوانين المقيدة للحريات وغياب حرية الراي والتشريد من الخدمة والفصل التعسفي وازدياد هجرة اللاجئين نتيجة للحروب الأهلية[1].

---

[1] محمد ذكي الميسر ، مرجع سابق ، ص 112-113.

[1] محمد صبحي عبدالحكيم ، إنتقال القوى العاملة في البلاد العربية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1914) ، ص 427-428.

هذا بالاضافة للعوامل الطبيعية المرتبطة بالجفاف والتصحر والقحط والفيضانات وظلت نظرية الطرد والجذب من أهم النظريات الي فسرت تيارات االهجرة الداخلية والخارجية ، حيث اشار (بوج) إلي ان عمليات الطرد والجذب التي تتميز بها المجتمعات الاصلية للمهاجرين أو تلك التي يهاجر اليها الافراد هي متغيرات مستقلة في اختيار جماعات معينة تنتقل من منطقة إلي أخرى.

وتعرف المجموعة الثالثة من دوافع الهجرة الخارجية بالعوامل الوسيطة بالعوائق والصعوبات التي تواجه المهاجرين أثناء انتقالهم بين مكان المغادرة ومكان الاستقبال .ومن بين هذه العوامل ارتفاع تكاليف الانتقال وكيفية الحصول على إذن العمل واستمرار تأشيرات الدخول التي اصبحت تقيدها القوانين واللوائح الصارمة المرتبطة بتحديد حصص المهاجرين وجنسياتهم.

هذا بالاضافة للعوامل الاجتماعية والثقافية ، والعوامل المرتبطة باختلافات العادات والتقاليد واللغات وصعوبة تكيف المهاجرين في بلدان المهجر ، اما مجموعة العوامل الشخصية فإنها ترتبط بالمهاجر نفسه وبأفراد أسرته ، وتطلباتهم التعليمية وظروفهم الصحية وغيرها من العوامل الشخصية التي تؤثر قرار الهجرة.

وتعتبر نظرية رافتشين من أوائل النظريات التي حاولت تفسر دوافع الهجرة ، معتمدة على الافتراضات التي تشير إلي أن الأفراد يسعون دائماً لتحسين ظروفهم المعيشية ، وأوضاعهم المادية . وكما أوضح رافتشين أن أعداد االمهاجرين بين منطقتين تتناسب تناسباً عكسياً مع المسافة بينهما ، وعلى الرغم من أهمية المسافة في تحديد حجم تيارات الهجرة في انتقال الايدي العاملة بين الدول المختلفة خلال النصف الثاني من هذا القرن.

وقد أشارت بعض نماذج الهجرة إلي أن انتقال الايدي العاملة يفسر في إطار النتائج المرتبة تزداد باختلافات الأجور في المناطق المختلفة[2]

[2] محمد صبحي عبدالحكيم ، مرجع سابق ، ص 428-429.

وتتمثل ابسط أنواع هذه النماذج في أن حجم هجرة الايدي العاملة عبارة عن دالة متزايدة لصافي اختلافات الاجور بين المنطقتين المرسلة والمستقبلة ، وتؤكد صحة هذه النظرية تيارات هجرة الأيدي العاملة السودانية المتزايدة للدول العربية المصدرة للنفط خلال العشرين الأخرين ، نتيجة الاختلافات الكبيرة والواضحة فى الاجور والبدلات والامتيازات بين المنطقتين.

وخلال العقدين الاخيرين إزدادت هجرة العقول السودانية والايدي العاملة الماهرة للدول العربية النفطية وغيرها من الدول الصناعية في ظروف اقتصادية ضاغطة وتفاعلت هذه لزيادة معدلات هجرة الأيدي العاملة السودانية وخاصة هجرة الكوادر الادارية والمهنية والفنية والماهرة.

وقد استقطبت هجرة الأيدي العاملة السودانية في السنوات الاخيره اعدادً كبيره من الكفاءات العلمية عن طريق الاعارة أو الانتداب أو التعاقد الشخصي للذين مازالوا في كشوف الخدمة أو الذين فصلوا من الخدمة المدنية لاسباب سياسية أو غيرها.

وأثرت هجرة الكفاءات السودانية سلباً على مشروعات التنمية وعلى مستوى الاداء في النشاطات الإقتصادية والإدارية المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة لمعرفة مستويات وتيارات هجرة السودانيين للخارج خلال العقدين الاخرين وتحديد اسبابها ودوافعها ومدي ارتباط تلك الدوافع بالظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع السوداني ، كما تهدف كذلك لمعرفة هجرة العقول والكفاءات السودانية والمهارات الفنية ، ومدي الاثار المرتبة عليها والاخطار الكامنه من ورائها فى إطار الازمة الإقتصادية الحالية التى تعيشها البلاد ، كما ترمي الدراسة للتعرف على سياسات الحكومات المتعاقبة نحو المغتربين ومدي تأثير تلك السياسات على حجم تحويلات المغتربين[1].

[1] محمد صبحي عبدالحكيم ، مرجع سابق ، 428-429.

المراحل التاريخية للهجرات السودانية:

تشير معظم الدراسات السابقة إلي حداثة ظاهرة هجرة الأيدي العاملة السودانية للخارج ، إذ لم تعرف هجرة السودانيين للخارج قبل نهاية القرن التاسع عشر حيث هاجر النوبيون إلي جمهورية مصر العربية في عام1880 م ، نتيجة لظهور الرخاء النسبي في شمال الوادي ، بجانب الرابط الأسري والعلاقات الزواجية والاجتماعية التي كانت ومازالت ترتبط بها بعض الأسر المصرية والسودانية كما هاجرت أعداد أخري إلي لبنان واليونان.

أما هجرة السودانيين للمملكة العربية السعودية وترجع جذورها إلي مملكة سنار، حيث هاجر نفر من العلماء من غرب وأواسط السودان إلي مكة المكرمة والمدينة المنورة لتدريس الفقة والشريعة.

وظهرت تيارات هجرة الأيدي العاملة السودانية بصورة ملحوظه وظاهره ديمغرافية بعد إكتشاف النفط بكميات تجارية هائلة فى منطقة الخليج العربي وليبيا، بعد أن تضاعفت أسعاره عدة مرات بعد حرب تشرين / اكتوبر1973 م . ومن أهم التساؤلات التي تتبادر إلي الذهن عند الحديث عن هجرة الأيدي العاملة السودانية ، تلك التي تتعلق بأعداد المغتربين بين وأفراد أسرهم الذينن يقيمون معهم في بلدان المهجر ، في كثير من الحالات تعجز الاحصاءات المتوفره لدي الباحثين والدارسين على تحديد حجم السودانيين المقييمن خارج البلاد ويعزز ذلك لعدم اكتمال احصاءات السودانيين المقيمين بالخارج لدي الجهات المختصة كالوزارات والمصالح الحكومية وشبه الحكومية.

والجدير بالذكر ان الغالبية العظمي من المهاجرين بالدول االعربية المصدرة للنفط يقيمون في المملكة العربية السعودية حيث تبلغ بينهم حوالي 60% اجمالى السودانيين المقيمين في تلك الدول . وتتميز هذه الفترة بأنها اكثر الفترات جذبا للعماله الوافده إلي الاقطار العربية المصدرة للنفط.

وقد شهدت هذه الفترة تنفيذ العديد من المشروعات التنموية الطموحة في المجالين الإقتصادي والاجتماعي من معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

فعلى سبيل المثال تشير تقارير خطة التنمية التالية في المملكة العربية السعودية من1980م إلي1985 م إلي أن معدلات النمو السنوية كالقطاعات الزراعية والصناعية والمرافق العامة قد بلغت 8.7% و 14.7% على التوالي[1].

وعلى الرغم من تزايد الإهتمام بدراسة هجرة الأيدي العاملة السودانية إلا أن تقديرات اعداد السودانيين العاملين بالخارج مازالت متفاوته بصورة واضحة، فبينما تقدر وزارة العمل التأمنيات الإجتماعية عدد السودانيين العاملين بالخارج بنحوثلثي مليون شخص . وتجدر الإشارة إلي أن جميع هذه التقديرات لا تشمل المهاجرين السودانيين المقيمين في المملكة العربية السعودية والذين لا يحملون إقامات نظامية ومعظمهم من المتخلفين الحجاج والمعتمرين ، وعلى الرغم من صعوبة تقدير أعداد مثل هؤلاء المهاجرين إلا ان نسبتهم أخذة في الازدياد خلال السنوات الأخيرة.

وكشفت نتائج دراسة الهجرة العائده التي أجراها الباحث ، أن مشاكل تعليم الأنباء والإستقرار الأسري ومعاناة الغربة الامها والعزلة عن الحياة الإجتماعية والإرتباطات الأسرية من بين الأسباب التي دفعت بعض المهاجرين السودانيين للتفكير في العودة النهائية خلال النصف الثاني من الثمانينات[2]

[1] محمد صبحي عبدالحكيم ، مرجع سابق ، ص 429-431.
[2] محمد صبحي عبدالحكيم ، مرجع سابق ، ص 431-433.

المبحث الثاني

سعر الصرف

من المعروف أن النقود تقوم بوظيفة تسهل المبادرات على الصعيدين المحلى والدولى .فالنقود تستخدم فى المعاملات الإقتصادية الدولية لنفس الإعتبار الذي تستعمل من أجله في المعاملات الداخلية، أي بقصد تسهيل عمليات التبادل والتخلص من عيوب المقايضة .ومع ذلك ، يظل هنالك فارق جوهري بين إستخدام النقود في تسوية المعاملات الداخلية وإستخدامها في تسوية المعاملات الدولية . فعلي حين يستعمل الناس عملة واحدة مشتركة في المعاملات الداخلية ، يستخدم العالم عدداً كبيراً من العملات التي لا تتمتع الواحدة منها ، كقاعدة عامة، بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها.

ومن هنا تنشأ مشكلة تحويل هذه العملات لبعضها البعض . وإذن لابد ان توجد علاقة معينة بين عملات مختلف الدول وبعضها حتي يمكن تسوية المدفوعات الدولية ، ويطلق على هذه العلاقة تعبير سعر الصرف.

ماهية سعر الصرف:

وعلى ذلك فإن سعر الصرف هو ثمن ولكنه ثمن ذو طبيعة خاصة .فهو ليس ثمن سلعة أو خدمة ولكنه ثمن عملة دولة ما مقوم بعملة دولة أخري ولهذا يعرف سعر الصرف بأنه نسبة مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد أخر.

فهو يعبر عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من عملة أجنبية ، فيقال مثلاً أن الدولار الامريكي الواحد 3.5 = جنيه مصري ، أو ان الريال السعودي الواحد 93 =قرشاً مصرفياً .... وهكذا.

كما يمكن التعبير عن سعر المصرف بعدد الوحدات من العملات الأجنبية التي توضع ثمناً للوحدة الواحدة من العملة الوطنية، فيقال مثلاً الجنيه المصري الواحد29 = ر من الدولار الأمريكي أو ان الجنيه المصري الواحد 1.8 = ريال سعودي ..... وهكذا.

ولا فرق بين ان نعبر عن سعر الصرف بالطريقة الأولي أو الثانية، إذا ان كل طريقة منها هي مقلوب الطريقة الأخري[1].

محددات سعر الصرف:

أولاً :عوامل الطلب على عملة البلد:

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/ صادرات السلع او الصادرات المنظورة.

2/ صادرات الخدمات أو الصادرات الغير المنظورة.

3/ التحويلات الداخلة.

4/ حركات رؤوس الأموال الداخلة.

5/ صادرات الذهب.

ثانياً :عوامل عرض عملة البلد:

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1/ واردات السلع أو الواردات المنظرة.

2/ واردات الخدمات أو الواردات الغير المنظورة.

3/ التحويلات إلي الخارج.

4/حركات رؤوس الأموال الخارجية.

5/واردات الذهب.

ويؤدي النوع الأول من العوامل إلي زيادة الطلب على عملة البلد ومن ثم يؤدي - بفرض ثابت العوامل الأخري، إلي ارتفاع قيمة العملة . اما النوع الثاني من العوامل فيؤدي إلي زيادة

[1] احمد يوسف الشحات ، العلاقات الإقتصادية الدولية(القاهرة، جامعة طنطا كلية الحقوق) ، ص 124.

عرض عملة البلد - ومن ثم يؤدي - بفرض ثبات العوامل الأخري -إلي إنخفاض قيمة العملة.

نلخص من ذلك إلى أن قيمة اي عملة ، اي سعر صرفها في مواجهة العملات الاخري ، تتوقف على قوة عرضها وطلبها.

وإن عرض العملة والطلب عليها يتوقفان على مدي قوة الجهاز الإنتاج للدولة صاحبة العملة . ذلك إن الطلب على العملة الوطنية هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات الوطنية من قبل الأجانب (اي عرض للعملات الأجنبية) وإن عرض العملة الوطنية هو عرض مشتق من الطلب الوطني على المنتجات الأجنبية (اي طلب العملات الأجنبية).

وعلى ذلك نجد انه كلما كان إقتصاد الدولة قوياً، زاد الطلب على المنتجات الوطنية من قبل الأجانب (وقلة الطلب على المنتجات الأجنبية) من قبل الوطنيين مما يعني وجود فائض في الطلب في صالح المنتجات الوطنية ، ومن ثم زيادة في الطلب على العملة الوطنية يؤدي في النهاية إلي ارتفاع العملة الوطنية[1]

اما اذا كان إقتصاد الدولة ضعيفاً ، ادي ذلك إلي زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية) من جانب الوطنيين (وإلي نقص الطلب على المنتجات الوطنية) من قبل الأجانب.

مما يعني وجود فائض في الطلب لصالح المنتجات الأجنبية ومن ثم زيادة في على العملات الأجنبية تؤدي في النهاية إلي إرتفاع قيمة العملات الأجنبية بمواجهة العملة الوطنية ،اي إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

وهكذا تتوقف قيمة العملة في اي دولة في التحليل النهائي على مدي مرونة إقتصاد هذه الدولة[1].

---

[1] احمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص 126-127.

[1] احمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص 127

النظم والقواعد المتعارف عليها في تحديد سعر الصرف الأجنبي:

(نظرية الصرف الخارجي):

الصرف الخارجي هو عملية التحويل من عملة إلي أخري.

هو عملية مبادلة عملة وطنية بعملة اجنبية ، هو مبادلة عملتين كل منهما أجنبية عن الأخري ، كل منهما متبعة في دولة معينة . ولاتعنينا هذه العملة ذاتها، وإنما الذي يعنينا هو النسبة التي تتم بها مبادلة كل عملة بالاخري : هل هي نسبة مرتفعة ام منخفضة ، كيف تتحدد وتتكون ، وهل تترك حره اما تتدخل الدولة لتنظيمها.

وبعبارة أخري يعنينا ان نعرف مما سبق بسعر الصرف الخارجي كيف يتكون ولماذا وكيف تتدخل الدولة لتنظيمه.

أ /الجوانب المحددة لمفهوم سعر الصرف عمليات الصرف، صرف الأجل والتحكيم:

أولاً :عمليات الصرف:

عمليات الصرف هي عبارة عن عمليات التي يقصد بهذا الحصول على عملات أجنبية أو التخلص منها .واغلب هذه العملات تتم لأغراض التي رايناها : للتجارة أو برأس المال.

وهي تتخذ صورة البيع أو الشراء فوراً هذا هو ما يسمى الصرف العاجل غير إن هنالك علميات أخري اما ان يتم البيع أو التلغرافية[1].

وعندما تتم مبادلة العملة فى مقابل العملة ، يسمي الصرف يدوياً .اما الصرف عن طريق سحب اوراق على الخارج فيسمي الصرف المسحوب . علي أن سوق الصرف وثيق الصلة بسوق الأئتمان ، فالبنوك تلعب الدور الأول في سوق الصرف وذلك بفضل الكمبيالة.

فالكمبيالة التي قامت عليها البنوك التجارية هي التي سهلت التجارة الخارجية وهي في الواقع الأداء التي يسرت الصرف الخارجي.

فقد كانت وسيلة الصرف الأساسية حتي كان سوق الصرف يسمي سوق الكمبيالات الخارجية.

---

[1] عادل احمد حشيش ، مجدي شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية (القاهر، دار الجامعة الجديدة ، 2005) ، ص 223-225.

في الواقع ان الكمبيالة أداة ائتمان ليس فقط داخل البلد الواحد وإنما كذلك بين الدول المختلفة وكما يمكن ان يساعد على تسوية الديون في داخل الدولة فهي تؤدي ايضاً إلي تسويتها فيما بين الدول . وكذلك قامت البنوك التجارية بدورها في تمويل المبادلات الدولية، عن طريق تعاملها في الكمبيالا وهي تحتفظ بالكمبيالات وغيرها من الأوراق مقومة بالعملات الأجنبية وهي تحتفظ بمراسلين لها في الخارج تحت ايديهم وأرصده مكونه من عملات واوراق محلية وهم يتولون تسوية ما يقدم لهم من اوراق وحوالات أجنبية.وهكذا تصعد البنوك فئات مختلفة من المتعاملين في الصرف ، وفئات تعرض ما تملك من اوراق اجنبية ، وفئات تطلب ما لدي البنوك من هذه الأوراق .وعرض الأوراق الأجنبية ليتكون من عرض الفئات الاتية:

الشراء لأجل يسمي الصرف عندئذاً آجلاً واما لغرض المضاربة والإستفادة من فروق الأسعار في الاسواق المختلفة ، وتسمي العملية عندئذ تحكيماً.

ثانياً :الصرف الآجل:

الأصل إن الطلب على العملات الأجنبية غير أصلي ، وبهذه العملات لا تطلب لذاتها وانما تطلب تحقيقاً لطلب أخر وهو التجارة او نقل رأس المال ولذلك يسمي طلبا مشتقاً فالعملات الاجنبية تطلب اذن لتسوية عمليات مبادلة مختلفة.

البنوك هي التي تلجأ عادة لعمليات الصرف الآجل ، ويكون عليها أن تدفع للخارج او تتلقي منه .ويتوقف القيام بهذه العمليات على سعر الفائدة عن المدة المعنية وغالباً ما تتم لثلاث شهور.

ويلاحظ هنا ان عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعاً من المضاربة على سعر الصرف . فتتوقع إرتفاع الصرف أو توقع انهياره والمضاربة عليه يؤدي في الواقع إلي نتيجتين غير موغوب فيهما[1].

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي شهاب ، مرجع سابق ، ص 127-228.

ثالثاً : التحكيم:

التحكيم هو عملية الأستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف المختلفة .فالعملة المعينة ، ولتكن الجنيه الاسترليني ، ليكون لها مثلاً سعر لندن غير سعرها في نيويورك أو باريس.

فالاسترليني فإن كان يتمتع بسعر واحد في داخل انجلترا ، غير أن سعره يختلف في خارج انجلترا من دولة إلي أخري، تبعاً لظروف معينة .وعندئذ قد يكون السعر مرتفعاً في باريس منه في لندن ، ومنخفض في نيويورك عن سعره في لندن . وفي هذه الاحوال يمكن ان تقوم عمليات التحكيم فيشتري الاشخاص الجنيه الاسترليني من السوق الذي يعرض فيه بسعر مخفض ويبعون بالسوق الذي يعرض فيه بسعر مرتفع. يسمى القائمون بها محكمين.

وهنالك مصرفيون متخصصون في التحكيم يفاضلون بين أسواق الصرف ، مسترشدين بقيام التفاوض بين أسعار العملة الواحدة في تلك الأسواق .

ب /كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظامي اسعار الصرف الثابتة والعملات الورقية المستقلة.

أولاً – سعر الصرف في ظل أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب):

يتحدد سعر الصرف طبقاً لقوانين العرض والطلب ، سواء في ظل قاعدة الذهب أو قاعدة العملة الورقية ولكنه في ظل الذهب يتميز بأنه لا يتقلب إلا في حدود ضيقه ، ناتجة عن طبيعة قاعدة الذهب.

1/ قاعدة الذهب:

وعندما يأخذ بلد من البلاد بقاعدة الذهب فهو في الواقع يقرر للذهب مزايا معينة هي:

-أن وحدة النقد تصنع من وزن معين من الذهب.

-أن الذهب يتمتع بحرية تصديره واستيراده.

معني هذا ان قاعدة الذهب تسمح لأي دائن للخارج ان يحصل على حقه بالذهب أي أن يستورد الذهب ، وتتيح لأي مدين للخارج أن يدفع دينه بالذهب اي ان يصدر الذهب وفاء بدينه.

وهكذا كان قاعدة الذهب تسمح لكل من الدائن والمدين أن يستخدم الذهب في المدفوعات الدولية.

كما تسمح لتبادل العملات ان يتم عند سعر التعادل ، وهو السعر الذي عنده تتبادل العملات على أساس قيمة الذهب الصافي في كل منها[1]

2/ حدود الذهب.

غير ان نقل الذهب من دولة إلي اخري يقتضي نفقة معينة ، تشتمل على تكاليف النقل والتأمين . ولذلك كان المفروض أن المدين عندما يدفع بالذهب يدفع في الواقع : ثمن الذهب المدفوع هـــ + (تكاليف نقله إلي الدائن) ف.

أما الدائن فإن طلب من مدينه أن يدفع بالذهب، فكان عليه أن يتلقي حقه وقد خصمت من الذهب تكاليف نقله :ثمن الذهب المدفوع) هـــ -(تكاليف نقله إلي الدائن) ف.

ومعني كل هذا أن الدفع بالذهب كان يقتضي نفقه ، يتحمل بها المدين او الدائن على حسب الأحوال .ولذلك كان كل منهما يفضل ان يتم الدفع بغير الذهب ، كلما كان ذلك يكلفه نفقه أقل.

على هذا النحو كان سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب معرضا لان يتقلب، ولكن تقلباته كانت محصورة فيما بين حدين : حد اعلى وحد أدني.

كما يجب ان يتذكر ان سعر الصرف كان يتقلب في ظل قاعدة الذهب.

ثانياً - :سعر الصرف – في ظل قاعدة العملة الورقية المستقلة:

منذ الحرب العالمية الأولي وقاعدة الذهب تفقد مكانتها الدولية ، فقد بدأت الدول الواحدة بعد الأخري تتخلي عن قاعدة الذهب وتاخذ بقاعدة أخري .هي قاعدة العملة الورقية . وفي ظل

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي شهاب ، مرجع سابق ، ص 228-231.

هذه القاعدة النقدية الجديدة كانت أسعار الصرف ، وهي تتحدد بالعرض والطلب ، تتخذ شكلاً جديداً لم تعرفه في ظل قاعدة الذهب.

1/ قاعدة العملة الورقية:

يمكن القول بأن الدولة التي تأخذ بقاعدة العملة الورقية يتبع قاعدة أهم صفاتها.

أ -ان الذهب يبعد عن ميدان النقد فلا تسك معه العملة ، ولا يتمتع بحرية سك ولا قوة إبراء ، ولا تقرر له حرية التصدير ولا الاستيراد ، وإنما كل ما يمكن ان يؤديه الذهب من دور هنا هو أن يدخل في تركيب غطاء إصدار العملة الورقية[1]

ب -ان العملة القانونية هي العملة الورقية ، التي يتولى بنك الإصدار إصدارها طبعاً لغطاء معين يتكون في أغلبية من الأوراق.

ج -ان العملة الورقية يتحدد لها من قبل السلطات النقدية سعر بالعملات الأجنبية، وهو سعر تحكمي ، تعمل الدولة على إستقراره.

ومعني هذا أن كل دولة تحدد لعملتها الورقية ما تساويه من العملات الأخري وعندئذ فإن المدين الذي يرغب في أن يدفع دينه للخارج يدفعه بالعملة الورقية ، كما أن الدائن يريد أن يحصل على حقه يحصل عليه في صورة ورقية.

وهكذا انقطعت كل صلة بين سعر الصرف وبين الذهب . فالمدين ليس أمامه سوي أن يدفع بالورق والدائن ليس له إلا ان يتلقي حقه بالورق.

2 / نظرية تعادل القوة الشرائية:

الفكر الإقتصادي قد عرف منذ نهاية الحرب العالمية الأولي نظرية كاتب سويدي اسمه جوستاف كاسل ، وعرفت باسم نظرية تعادل القوة الشرائية وهي نظرية حاولت ان تبين كيف يتكون سعر الصرف في ظل العملة الورقية وخلاصة هذه النظرية ان القوة الشرائية للعملة في

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي شهاب ، مرجع سابق ، ص 231-233.

داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه اي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.

3/ تقييم نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعرضت هذه النظرية للهجوم من نواحي عدة:

- فالنظرية تعتمد على فكرة القوة الشرائية للنقود ، وهي فكرة من الصعب تحديدها .والواقع ان قيمه النقود أو قوتها الشرائية أمر نسبي.

- تعتمد النظرية على تعادل قوتي الشراء للعملة ، قوتها الداخلية وقوتها الخارجية .والواقع انه يوجد دائما احتمال لتفاوت هاتين القيمتين.

- والنظرية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوي الأسعار وسعر الصرف ، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة.

ومعني هذا ان مستوي الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف.

والواقع أنه كلما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف ، قد يؤثر هو فيها.

الواقع إن النظرية عاجزة عن بيان طريقه تكون سعر الصرف . وإنما هي تدلنا على التغيرات التي تصيب سعر الصرف.

إن النظرية تخلط بين سعر الصرف الجاري وسعر الصرف العادي . هي لا تفسر السعر الأول ، وإنما تساعد على تفسير الثاني . فهي في هذه الناحية تفسر نظرية لبيان سعر التوازن وليس سعر التعادل[1].

4/ تحديد سعر الصرف في ظل العملة الورقية:

كيف يتحدد سعر الصرف فعلاً في ظل العملة الورقية .والواقع انه يوجد اليوم نظرية اخرى تحاول ان تفسر تكون هذا السعر، ويمكن تسميتها النظرية الواقعية أو نظرية العرض والطلب

[1] عادل احمد حشيش ، مجدي شهاب ، مرجع سابق، ص 236-238.

أو نظرية ميزان المدفوعات .وهي نظرية مبنية على فكرة بسيطة، هي إن سعر العملة يتوقف على مقدار عرضها ومقدار الطلب عليها.

سعر الصرف ، الواقع أنه يتميز اليوم في ظل القاعدة الورقية بصفات لم تكن فيه في ظل قاعدة الذهب . ويمكن أن تنحصر هذه الصفات في ثلاثة :

أ/ فقد أختفي الذهب ، أختفي التداول في الداخل ، واختفي غالباً من التداول فيها بين الدول لتسوية المدفوعات .وبالتالي اختفت حدود الذهب التي تعتبر ضابطاً اكيداً لتقلبات سعر الصرف

ب /كذلك فقد أصبح سعر الصرف غير مستقر واتصف اليوم بعدم الإستقرار.

فقد اختفي الضابط الذي كان موجوداً ، واصبح سعر الصرف في أيدي الدولة والسلطات النقدية بعد أن كان في ايدي الذهب وحدود الذهب.

ج / وأخيراً فقد تميز سعر الصرف اليوم بضخامة تقلباته ، ولا يمكن ان يوضع حد مقدماً لمدي إرتفاعه أو لمدي تدهوره ، واصبح السعر لا يعترف في تقلبه بحد ذهبي ، ولا بحد تضعه الدولة نفسها[1]

ج -تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:

تتمثل الرقابة على الصرف في الإشراف الحكومي المنظم على عرض النقد الأجنبي والطلب عليه في البلاد . ويتحصل ذلك في ان تحتكر الحكومة لشراء النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء ومحتكر البيع معا بالنسبة إلي العملات الأجنبية وذلك من أجل تهيئة النقد الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبياً وتوزيعه على مختلف طالبيه بحيث يبقي الطلب عليه في حدود الكميات المعروضه منه ، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتاً على الرغم من المغالاة فيه.

وفي ظل نظام الرقابة على الصرف لا يتحدد سعر الصرف نتيجة لتلاقي قوي العرض والطلب كما هو الحال في ظل نظام حرية سعر الصرف، بل إن الطلب الفعلي على النقد

[1] منير عثمان أحمد البيلي ، السياسات النقدية في السودان ، ط1، الخرطومم، 1999، ص 105-108.

الأجنبي يتم حصره بواسطة السلطات النقدية في الدولة في حدود الكمية المعروضة منه وذلك على أساس سعر صرف معين تحدده هذه السلطات بنفسها[2].

أهداف الرقابة على الصرف:

إستعملت الرقابة على الصرف فى البلدان التى لجأت إليها إثر نشوب الأزمات والحروب لتحقيق عدد من الاهداف التالية :

- المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنيه فى مواجهة العملات الاجنبية.
- مكافحة ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية إلى الخارج.
- الحد من إستيراد السلع الغير ضرورية إقتصاد في استعمال العملات الأجنبية اللازمة لإستيراد سلع الإستهلاك الاساسية وسلع الإنتاج اللازمة للقيام بمشروعات التنمية الإقتصادية.

5/ حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية عن طريق رفض الترخيص بصرف النقد الأجنبي إذا كان يراد إستخدامه في تمويل إستيراد سلع اجنبية ينتج مثلها في الداخل.

6/ توجيه رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة للداخل إلي المجالات التي تتفق مع اتجاهات السياسات الإقتتصادية.

7/ عزل الإقتصاد القومي عن الإقتصاد الدولي وما يتعرض له من أزمات وصدمات.

8/ تحقق إيرادات للخزانة العامة للدولة.

9/ قد تستخدم الرقابة على الصرف كأداة للتمييز في المعاملة بين مختلف أنواع السلع وبين مختلف الدول التي تتعامل معها الدولة.

وسائل الرقابة على الصرف:

تتوسل الدولة بعدد من الوسائل والإجراءات لتحقيق الرقابة على الصرف . ومن أهم هذه الإجراءات مايلي:

---

[2] أحمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص 138.

1/ إجبار المقيمين في الدولة على بيع ما يحصلون علية من نقد أجنبي إلي إدارة النقد الأجنبي بالدولة.

2/ حظر تصدير وإستيراد العملة الوطنية.

3/ حظر تصدير رؤوس الأموال من الدولة إلي الخارج.

4/ تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلي الخارج بتحويله إلي نقد أجنبي.

5/ إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية للتحكم في الإيرادات الناتجة عن الصادرات والمدفوعات عن الواردات[1]

تطبيق سياسات سعر الصرف في السودان:

عند تخفيض قيمة العملة الوطنية فإن قيمة الوحدة النقدية منها والجنيه السوداني تصبح مساوية لعدد اقل من وحدات النقد الأجنبي ، وعليه تصبح الصادرات أقل تكلفة فيزداد الطلب الخارجي عليها بينما اذا كان الطلب عليها مرنا ، وبالتالي تزداد حصيلة الدولة من العملات الأجنبية التي تدعم ميزان المدفوعات .وفي جانب الواردات تصبح قيمتها مرتفعة مما يؤدي إلي تقليل الطلب الداخلي عليها وبذا تنخفض كمية الواردات ، وبالتالي يؤثر ذلك إيجابياً على ميزان المدفوعات بتخفيض العجز وتلاشيه ثم تحقيق فائض في ميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ولكن فعالية هذه السياسة في تحقيق هذا الهدف في الدولة النامية أمر مشكوك فيه لان الشروط الواجب توافرها لنجاح هذه السياسة في زيادة الصادرات او تخفيض الوردات لا تتوافر في هذه الدول ومن بينهما السودان . والذي يمكن تلخيص أهداف سياسة سعر الصرف فيه كالاتي:

1/ تحفيز وتشجيع المنتجين المحليين وذلك بزيادة العائد بالعملات المحلية للصادرات الزراعية مما يؤدي إلي زيادة إنتاجية المحاصيل وتنمية الصادرات كما يتوقع ان يؤدي ذلك من جانب

[1] احمد يوسف الشحات ، مرجع سابق ، ص139-140.

آخر إلي انخفاض الواردات الكمالية وغيرها الضرورية مما يدعم موقف الميزان التجاري ومن ثم موقف ميزان المدفوعات.

2/ زيادة التدفقات النقدية الأجنبية من مصادر غير رسمية بالإضافة إلي تشجيع وجذب الأستثمارات الأجنبية للسودان .

3/ توزيع زيادة تحويلات العاملين بالخارج.

تاريخ سياسة سعر الصرف للجنيه السوداني:

تم تحديد سعر صرف الجنيه السوداني بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في 23/7/1958م بما يعادل 2.8756 دولار للجنية الواحد ، علماً بأن الجنيه السوداني كان مرتبطاً بالجنيه الاسترليني حتي1971 م ثم عدلت السياسة وتم ربطة بالدولار الامريكي وذلك تفادياً للاثار السلبية المترتبة على تذبذب قيمة الجنيه الاسترليني.

وفي22/9/1971 م تم تخفيض سعر الدولار وهذا يعني تخفيضها للجنيه السوداني بحوالي 10%.

في5/7/1973 م تم إصدار العلاوة التشجيعية ومقدارها 30% في السنة محسوبة كل 6 اشهر للمغتربين واستمر الحال هكذا حيث تعامل السودان بثلاثة أسعار صرف،سعر رسمي واستخدام لصادرات القطن يعادل2..... دولار للجنيه ،السعر الفعلي وإستخدام تحويلات السودانيين العاملين بالخارج ويعادل 2.5 دولار للجنيه الواحد وتم خفض السعر الرسمي إلي 2.5دولار والسعر الفعلي إلي 2 دولار للجنيه السوداني الواحد[1]

ومنذ تخفيض الجنيه السوداني عام1978 م فقد تم اتباع سياسة الندرة في تغيير سعر الصرف وذلك بغية الوصول إلي قيمته الحقيقية . ففي خلال عام1979 م تم تغيير سعر الصرف ثلاث مرات حيث تم في 27 مارس تغيير سعر الصرف التشجيعي للمغتربين . كما تم الغاء ضربية التحويل والحافز الخاص بتحويلات المغتربين واستبدال نظام سعر السوق الموازي.

[1] منير عثمان أحمد البيلي ، السياسات النقدية في السودان ، ط1 ، الخرطوم ، 1999م ، ص 105-108.

وخلاصة القول ان سياسة سعر الصرف للجنيه السوداني خلال فترة الدراسة قد اتسمت في مجملها بعدم الإستقرار وعدم الوضوح ولم تفلح في خدمة أهداف السياسة النقدية ولم تكن ذات فعالية في هذا الجانب[2].

[2] منير عثمان احمد البيلي ، مرجع سابق ، ص 109-110.

المبحث الثالث

البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول ، والتي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على السيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الإقتصاد ، وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة.

نشأة ومفهوم البنك المركزي:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد والذي يقف على قمة النظام المصرفي على خلاف الأمر بالنسبة للبنوك التجارية ، إذ أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حى في النظام الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة السياسة الإقتصادية العامة من خلال قيادة السياسة النقدية المسيطرة.

أولاً: النشأة:

تعتبر نشأة البنوك المركزية من أحدث صور تطور الجهاز المصرفي ، فمع إتساع النشاط الإقتصادي اتجهت الحكومات إلى منحها امتياز إصدار النقد الورقي ، وتم تركيز هذه الوظيفة في مصرف وحيد وأضافت صفة الإلزام في قبول الأوراق النقدية التي يقوم بإصدارها.

إن نشأة البنوك المركزية ترجع إلى التطور الذي طرأ على وظيفة هذه البنوك ، ففي مستهل الأمر اقتصر دورها على القيام بإصدار أوراق البنكنوت النقود والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية ، غير أن الأمور تغيرت وأصبحت تتولى هذه البنوك بالإضافة إلى وظيفتها السابقة تنظيم الإئتمان.(1)

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1665 أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة غير أن بنك إنجلترا والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى 1692م أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها واستمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة إلى عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920م وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي

([1]) ريس حدة ، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية (إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص 12-13.

بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي ، وومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي ، ومن ثمة فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خلال الخمسة والعشرين سنة التالية وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنكها المركزي.

ثانياً: التعريف:

إذا ما حاولنا إعطاء مفهوم للبنك المركزي نجد أن هذا المفهوم ق صاغه الإقتصاديون في أشكال عديدة وكان من الصعب إيجاد مفهوم موحد للبنك المركزي ، إلا أن مجمل هذه التعريفات استندت إلى وظائفه كبنك مركزي نذكر منها:

من ناحية الوظيفية ، فالبنك المركزي يتصف بأنه بنك الإصدار ، وبنك البنوك ، وبنك الدولة ، فضلاً عن كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله.

والبنك المركزي يتمتع بشخصية إعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أعماله وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يتملك ويتصرف في ممتلكاته ، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى ، وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي.[2]

وعادة ما يكون البنك المركزي مملوكاً للدولة وتكون وظيفته الأساسية إدارة أنشطة البنوك التجارية ورسم السياسة الإقتصادية العامة للحكومة من خلال توجيه وإدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرارها بالإضافة إلى تنشيط الاستثمار الأجنبي وتحددي سعر الخصم وأسعار الفائدة وموازنة سعر السصرف والرقابة على النقد وتدعمي الإقتصاد بصفة عامة ، وسوف يتضح مفهومنا للبنك المركزي من خلال دراسة خصائصه التي توضح وظائف هذه المؤسسة.

ثالثاً: خصائص البنك المركزي:

يقوم البنك المركزي على أوجه عدة من التمايزتوضح الطبيعة الخاصة له ،وتعكس لنا أهميته كبنك مركيز،تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

1- يقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بالنقود القانونية أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية.

([2]) ريس حدة ، مرجع سابق ، ص 114-115

2- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع) ، فهي تتميز بخصائص معينة كونها تقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية وبشكل متعدد.

3- لا تود مصادر متعددة ومستقلة مصدرة للنقود ، بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الإئتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه وتكون أكثر دقة وتنظيماً.([3])

4- على خلاف البنوك التجارية ، لا يتعامل البنك المركزي عموماً مع الأفراد حيث أنه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكاً لهذه البنوك ويحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون ، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك ومن هنا لو قام بمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته.

5- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الإقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق الأرباح بل خدمة السياسة الإقتصادية العامة.

6- يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسال معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوكالتجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها.

7- يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الإئتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية والتاثير في قدرتها على خلق النقود ، وهناك علاقة وثيقة بين الحكومة والبنك المركزي حيث يعتبر هذا الأخير أحد أجهزة الدولة ويعد مستشارها في المسائل السياسية النقدية فهو بنك الدولة.[(4)]

([3]) ريس حدة ، مرجع سابق ، ص115-116

([4]) ريس حدة ، مرجع سابق ، ص116-117

الفصل الثالث

جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج

المبحث الأول: نبذة عن جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج

المبحث :الثاني: الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين والتحديات التي تواجه الجهاز

المبحث الثالث : بنك السودان المركزي

المبحث الأول

نبذة عن جهاز المغتربين

هو مؤسسة حكومية تعمل فى اطار منظومة الدولة تأسست عام1979 م وذات مهام خاصة تهتم برعاية السودانيين فى المهاجر المختلفة فى كافة شئونهم وفق قانون جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج لعام1998 م والذى يحدد اغراض الجهاز وفق الاتى :

*تنفيذ سياسة الدولة العامة الخاصة بشؤون السودانيين بالخارج بالتنسيق مع الاحهزة المختلفة.

*رعاية السودانيين بالخارج والاهتمام بشؤنهم داخل وخارج السودان بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات ذات العلاقة.

*تقديم المقترحات الخاصة بسياسات الهجرة والمغتربين في سعى مستمر للتعرف على حاجاتهم وتوقعاتهم وتلبيتها بما يحقق رضاهم وفقاً للمصلحة العليا للبلاد.

*الالتزام باستراتيجيه التنمية الشاملة تركيزاً على الاستفادة من الخبرات السودانية المهاجرة.

*تنمية الحس الوطنى لابناء السودانيين بالخارج والعمل على ادماجهم فى المجتمع وتنمية قدراتهم الابداعية.

*تقديم الخدمات التعلمية للسودانيين بالخارج ولابنائهم بالطرق المتاحة ودعم المؤسسات السودانيه بالخارج.

*الحصر الشامل والدقيق لكل السودانيين بالخارج وتصنيفهم واعداد ملف الهجره

*اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والترويج للمشروعات الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

*نقل الثقافة السودانية عبر الافاق العالميه برعاية المناشط المختلفة للجاليات السودانية بالخارج للتعريف بالسودان حضارة وثقافة.

*اعتماد تنفيذ السياسات الخاصة بربط السودانيين بالخارج وأسرهم بالوطن والتواصل معم عبر الوسائط الاعلامية المختلفة.

*زيادة فرص السودانيين فى اسواق العمل الخارجية بالتدريب والاعداد وتعزيز العلاقات الثنائية والترويج للكوادر العامله السودانية فى مختلف التخصصات[1]

رؤية الجهاز:

استدامة التمييز فى خدمة السودانيين فى بلاد المهجر كافة وفق منظور جديد للهجرة.

رسالة الجهاز:

العمل عبر علاقات التنسيق والمشاركة داخلياً وخارجياً لتنظيم شؤون العاملين بالخارج وفق منظور جديد للهجرة ، ناشدين رضاهم ومحققين عبرهم تبادل الخبرات والإمكانيات واستطراق المعارف تحقيقاً للغايات الوطنية وتعميراً للأرض لتكون للإنسان السوداني الريادة بين العاملين:

إدارات الجهاز	الادارات الملحقة
1/ الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية.	1/ إدارة الخدمة الوطنية.
2/ الإدارة العامة للاعلام والعلاقات العامة.	2/ إدارة السجل المدني.
3/ الإدارة العامة للتخطيط.	3/ إدارة الخدمة الوطنية.
4/ الإدارة العامة للجاليات.	4/ إدارة الجمارك.
5/ إدارة تقنية المعلومات.	5/ إدارة الزكاة.
6/ إدارة العلاقات الدولية	6/ إدارة الضرائب.
7/ الإدارة العامة للإستثمار.	
8/ الإدارة العامة للبحوث ودراسات الهجرة للتنمية	
9/ الصندوق الوطني لدعم العودة الطوعية	

المصدر : إدارة الاحصاء والمعلومات بجهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج يونيو 2017

[1] إدارة الإحصاء والمعلومات بجهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج يونيو 2017م.

مبررات قيام الجهاز:

عرف السودانييون الهجرة إلي الخارج منذ مطلع القرن العشرين حيث أتخذت في بداياتها أشكالاً متعددة اختلفت فيها الدوافع الأسباب فكانت في مراحلها الاولي حركة غير منتظمة طلباً للعلم ثم تطورت فيما بعد ليصبح هدفها كسب العيش حيث شهدت فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستنيات من بداية القرن العشرين حركة هجرة السودانيين صوب الدول النفطية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية ودول الخليج ولقد اعطي السودانييون الصورة المشرفة والسمعة الطيبة لبلدهم في دول المهجر أداءاً وسلوك فشهد لهم الجمبع بذلك وفي إطار إهتمام الدولة بهذا الكم الهائل من السودانين العاملين بالخارج فقد سعت الدولة لوضع قوانين ولوائح تنظم وترعى تلك الشريحة المهمة والتي توجت بقانون تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج لسنة1998 م[1]

ملامح إستراتيجية الجهاز:

ثاني إستراتيجية الجهاز متسقة مع الإستراتيجية ربع القرنية للدولة. مشتملة على مفهوم النهضة الفكرية الشاملة التي تستند على التخطيط قريب ومتوسط وبعيد المدي وعلى التوظيف الأمثل للموارد والطاقات وتطويراً للأداء وسعياً للتكامل بين الوحدات وتنسيقاً لتنفيذ التشريعات والخدمات لتلبية رغبات وتوقعات الاخوة السودانين العاملين بالخارج ومن أهم ملامحها:

1/ تأصيل رؤية الدولة للهجرة تأكيداً على حرية المواطن السوداني التي يقرها الدين ويكفلها الدستور.

2/ سن التشريعات والقوانين التي ترشد وتوجه الهجرات.

3/ إعتماد سياسات مستدامة للهجرة والاغتراب تتكامل فيها الإدوار.

4/ الوقوف على تجارب الدول الشقيقة والصديقة في مجالات الهجرة والإستفادة منها[2]

---

[1] عبدالحكم طه عبدالحكم ، مجلة بحثية فصلية ويصدرها مركز السودان لدراسة الهجرة للتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج يونيو 2017م.

[2] عبدالحكم طه عبدالحكم ، مرجع سابق ، ص 86.

فروع الجهاز بالولايات:

انشأ جهاز تنظيم شؤون السودانين بالخارج اربعة فروع باربع ولايات وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية التي تتمثل في:

1/ ربط ابناء تلك الولايات بالخارج بوطنهم عموماً وبولاياتهم على وجه الخصوص.

2/ الإستفادة من علاقاتهم في المهجر وربط الخبراء والكفاءات من ابناء تلك الولايات في مشروعات التنمية المختلفة.

3/ توسيع دائرة خدمات الجهاز التي يقدمها للمغتربين إلي الولايات لتخفيض الضغط على المركز.

*فرع الولاية الشمالية :تأسس الفرع بحاضرة الولاية مدينة دنقلا عام1999 م.

*فرع ولاية البحر الأحمر :مدينة بورتسودان هي مقر الفرع الذي تأسس عام2000 م.

*فرع ولاية الجزيرة يوجد الفرع بحاضرة الولاية ود مدني تم انشاؤه في يوليو من العام 2004م.

*فرع ولاية شمال كردفان : يتم افتتاحية في مدينة الابيض في 18 يناير2015م[1]

خدمات الجهاز:

-خدمات اعلامية وثقافية وإجتماعية.

-خدمات في مجال التعليم.

-خدمات في مجال الاراضي.

-خدمات التأمين الاجتماعي والصحي.

-خدمات الجوازات والهجرة والسجل المدني والجمارك عبر إدارات ملحقة بالجهاز (جوازات ومساهمة وزكاة وخدمة وطنية .... الخ).

[1] المصدر: إدارة الاحصاء والمعلومات بجهاز تنظيم شؤون بالعاملين بالخارج يونيو 2017م

سياسات الجودة بالجهاز:

انطلاقاً من واجب رعاية السودانين العاملين بالخارج والاهتمام بشؤونهم داخل البلاد وخارجها ، ومن ضرورة تنظيم العلاقة معهم وربطهم بوطنهم بكافة الوسائل المتاحة تجسيد الشعار الجودة أولاً التزمت الإدارة العليا لجهاز تنظيم شؤون السودانين العاملين بالخارج بالجودة طريقاً من أجل التحسين المستدام للخدمات التي تقدم للسودانين العاملين بالخارج في مختلف محاورها وبرامجها ، سعياً ولتحقيق ذلك تم اعتماد الموجهات الاتية:

1/ السعي المستمر للتعرف على حاجات وتوقعات السودانين العاملين بالخارج وتلبيتها بما يحقق سعادتهم ورضاهم التام.

2/ تقديم احسن الخدمات وتطويرها وفقاً لخطط الجهاز ومبادئ وبرامج الجودة الشاملة.

3/ بناء علاقة تنسيق ومشاركة مع كافة الجهات الرسمية والخاصة داخل السودان وخارجه لتقديم أفضل الخدمات للعاملين بالخارج.

4/ تحقيق رضا العاملين عن الجهاز بمعاملتهم تبعاً للاصول والمثل الاخلاقية في اطار الانظمة والقوانين السائدة والعمل علي تحفيزهم واعطاء الاولوية في التحفيز للعمل الجماع.

5/ اتباع نهج الأسلوب الوقائي لتفادي العيوب وتكررها في الخدمات التي يقدمها ، عوضاً عن الأساليب العالجية ، مما يساعد على مكافحة اهدار الامكانيات ويمكن من زيادة الإنتاجية في مخرجات العمل.

6/ السعي نحو التحسين المستمر خطوة بعد خطوة وصولاً إلي تجويد الخدمات وجودة الاداء.

7/ ترقية الموارد البشرية المتاحة وتعظيم الاستفادة منها من خلال التدريب المنهجي والمستمر لكافة العاملين[1].

8/ المحافظة على نظام إدارة الجودة حسب متطلبات المواصفات القياسية الدولية2000 . ، ISO 9001، والسعي لتطويره وتكامله باتجاه الإدارة الشامله للجودة. TQM

[1] عبدالحكم طه عبدالحكم ، جامعة المغتربين ، مرجع سابق ، ص 87.

إن الإدارة العليا لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج إذ تلتزم بهذه السياسه ، تتعهد بتوضيحها وتعميمها مؤكدة على أن تنفيذها وتطبيقها من صميم واجبات العاملين بالجهاز.

أهداف جودة العمل:

1/ ربط السودانيين العاملين بالخارج وأسرهم بالوطن وتقوية علاقاتهم بالجهاز ومتابعة وحماية قضاياهم معالجتها داخلياً وخارجياً.

2/ تبسيط إجراءات العمل بالجهاز وفروعه.

3/ الإستفادة من الإمكانيات الفكرية والمادية للسودانيين العاملين بالخارج وتوظيفها لمصلحة المجتمع والوطن وتحفيزهم للعودة.

4/ دعم ورعاية التنظيمات الشعبية للسودانيين العاملين بالخارج وإيلاء إهتمام خاص لقطاع المرأة والشباب والأطفال بدول المهجر.

5/ تنسيق العلاقة مع الجهات المعنية داخل السودان بقضايا العاملين وتوثيقها مع الأجهزة النظيرة بالدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدوليه وتبادل التجارب.

6/ حصر السودانين العاملين بالخارج للإستفادة من المعلومات في المجالات المختلفة.

7/ بناء القدرات والإستفادة من الموارد البشرية وذلك بضمان تحقيق التدريب المنهجي والمستمر لكافة العاملين بالجهاز وتوفير بيئة العملة المناسبة لأداء العمل.

8/ ترشيد وضبط الإنفاق وتطبيق القوانين واللوائح والتوجيهات المالية.

9/ دعم الجهود التي تقودها الدولة لتنفيذ إتفاقية السلام.

10/ ترشيد وتقنين الهجرة السودانية للخارج بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ووضع السياسات اللازمة لذلك.

11/ تقنين العماله الوافدة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.

12/ توفير الخدمات الإجتماعية لتوفير الإستقرار النفسي والمادي للعاملين.

المبحث الثاني

الحوافز والإجراءات الجاذبة لتحويلات المغتربين والتحديات التي تواجه الجهاز

يهتم بنك السودان المركزي بالتنسيق مع بعض الجهات الاخري ذات الصلة بالمغتربين في إطار الجهود التي تهدف لتنويع مصادر النقد الأجنبي لتغطية الفاقد من إيرادات البترول بعد إنفصال جنوب السودان وخروج البترول من قائمة الصادرات.

ويمكن تلخيص الحوافزو الاجراءات التي تبناها البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات الأخري (جهاز المغتربين) منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي في الاتي:

أولاً :مجال الحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية:

تم إعلان السياسة التشجيعية للسودانيين العاملين بالخارج لأول مره في يونيو1976 م ، وتتلخص في منح المغتربين 15% من السعر الرسمي للجنيه عند التحويل للداخل مع منحهم إعفاءاً جمركياً يبلغ 500 جنيه مره في العمر وقد عدل الاعفاء الجمركي ليصبح 700 جنيه.

*تم تعديل تلك السياسات في يوليو1986 م وأصبح المغترب يمنح حافزاً نقدياً 50% من السعر بالاضافة إلي 15% التي تدفع عند التحويل للداخل وبذا أصبح الحافز النقدي 65%من السعر الرسمي للجنيه السوداني ، كما يمنح المغترب إعفاءاً جمركياً في حدود1500 جنيه و 20%مما زاد من المبلغ الذي يستحق عليه الإعفاء.

ثانياً :في مجال تخصيص الأراضي السكنيه والمشروعات الإستثمارية:

تم في عام1986 م تخصيص أراضي سكنية للمغتربين شريطة أن تدفع قيمتها بالعملات الحرة.

*منح حوافز عينية تتمثل في الاتي:

عندما يصل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر إلي مبلغ لا يقل عن 25 الف دولار أو ما يعادلها بالعملات الحره الأخري ، يكون صاحب الكوبون مستحقاً لأن يمنح قعطة أرض سكنية بالسعر الأساسي مرة واحده تدفع بالعمله الحره[1].

عندما يعادل إجمالي النقد الأجنبي المباع بالسعر الحر وفقاً لما ورد في اعلاه إلي مبلغ لا يقل عن 10 الاف دولار أمريكي أو ما يعادلة بالعملات الحرة الأخري يمنح المغترب بناء على طلبه رخصة إستيراد سيارة لمره واحدة.

*في ابريل1986 م تم تعديل الحوافز مره أخري لتصبح كالاتي:

1/ الأمتعة الشخصية والسلع والمنقولات : أي أمتعة شخصية تقدر تكلفتها بين 4200 – 800 جنيه لاتحتاج إلي رخصة إستيراد ومازاد عن الحد الأدني من التحويلات يعطي معه التمتع بإعفاء جمركي بنسبة 15% مره واحده في السنه ، وفي حالة العودة النهائية يمنح إعفاء جمركي للسلع والمنقولات حسب الفئات.

2/ تخصيص الأراضي السكنية :بعد الالتزام بسداد المساهمة الوطنية الإلزامية يحق للسوداني العامل بالخارج الحصول على قطعة أرض سكنية تتفاوت الأسعار حسب الموقع.

ثالثاً :الحوافز والإجراءات بعد إعلان سياسات التحرير الإقتصادي:

سمح البنك المركزي بتحويل المغتربين عن طريق البنوك وشركات الصرافة عبر الكاونتر أو عبر الحسابات على أن يتم تسليم قيمة التحويلات الواردة حسب إختيار المستفيد بالعملة المحلية أو الأجنبية.

يتم دفع التحويلات الواردة بسعر الصرف المعلن في يوم صرف التحويل زائداً نسبة الحافز المحددة من قبل البنك المركزي.

تشجع سياسات البنك المركزي السارية البنوك وشركات الصرافة على تحويل موارد العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية وذلك بمنح العديد من الحوافز للبنوك النشطة في هذا

[1] محمد الحسن خليفة مجلة بحثية فصلية يصدرها مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون بالخارج ، العدد التاسع ، 2012م ، ص 33.

المجال.تحويل اي مبلغ لداخل السودان دون تحديد،وذلك بعد التاكد من مصدره واستيفاء متطلبات وكالة التحريات الماليه .

رابعا:قانون تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج لسنة 1998م

في سبتمبر 1998م أجاز مجلس الوزراء قانون تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وفي ديسمبر 1998م تمت إجازت القانون في المجلس الوطني وأصبح لجهاز المغتربين شخصية إعتبارية وأصبح الأمن العام للجهاز شخص له سلطات بالإصالة وليس بالوكالة حتى يستطيع أن يدير شؤون العاملين بالخارج .

نجد أن اهم السلطات التي منحت للجهاز هي تجديد رسوم الخدمات التي يقدمها الجهاز للعاملين بالخارج مباشرة أيضاً يمكن للجهاز إجراء المسوحات الإحصائية ولاإقتصادية والإجتماعية بإمكان تجمع العاملين بالخارج داخل السودان وخارجه كما نصت السلطات على تملك وشراء وبيع الاراضي والعقارات وكذلك القيام بتشييد المباني عليها وإقامة كافة المنشاءات كما يحق لجهاز مباشرة جميع التصرفات التي من شانها تحقيق اغراضه .

وقد نص القانون في فصول اخري علي منح امتيازات مشروطة للمغترب تمكنه من ادخال الامتعة والمنقولات والمعدات والاليات التي تساعد علي الاستقرار دون جمارك ، والشروط التي يجب أن يفي بها المغترب حتى يتسني له التمتع بهذا الامتياز أن يقوم بسداد المساهمات الوطنية الالزامية وسداد الزكاة ولاحصول على بطاقة العاملين بالخارج .

يعتبر ما نص عليه هذا القانون اخر سياسات الدولة تجاه السودانيين العاملين بالخارج الذي يجري العمل به الآن ونرى أن هذا لاقانون سيكون له اثر واضح إذا ما تم تفعيله بصورة جيدة. [1]

التحديات التنظيمية للجهاز:

* الغاء بعض القوانين والتشريعات المقيدة لحركة الهجرة.

* سن القوانين والتشريعات المناسبة.

[1] بدر الدين حسين جبر الله – مجلة المصرفي – العدد الرابع والعشرين – 2002م .

* حماية الحقوق المدنية للمهاجرين.

* الإستفادة من الاتفاقيات الدولية والاقليمية في مجال الهجرة.

التحديات الإستراتيجية للجهاز:

* رفع الاعباء المالية والقيود الإجرائية عن المهاجرين السودانيين.

* تطوير قاعدة البيانات بإجراء المسوحات الخاصة بالهجرة وأسواق العمل ووجهة المهاجرين السودانيين.

* إستخدام معايير تميز الاداء في النواحي الطبية والإدارية والإجتماعية.

* تبادل المعرفة والتقنيات والخبرات المكتسبة عبر برامج الدولة والجهات المهنية وبيوت الخبرة ومركز العلوم والمعرفة والثقافة.

* المساهمه في إرساء نظام عالمي عادل ومعافي عبر المؤسسات غير الحكومية والمؤتمرات والمنتديات والسمنارات العالمية في المجالات العلمية والفكرية.

تطور عمليات الجهاز:

مر الجهاز مثل غيره من المؤسسات الإدارية بتغيرات مهمه عبر السنين وفقاً للتغير والاختلاف في شكل الظروف الإقتصادية والظروف المالية منها بشكل خاص وتأسيساً على ذلك فقد تغيرت وجهات نظر المتخصصين في حقل الإدارة وفي تحديد مضمون إدارة الجهاز في المنهج الأكاديمي والحقل العلمي كتخصص كوظيفة في التطبيق.

ينقسم تطور الجهاز إلي معايير مختلفة يمكن ترجمتها في الأعمال التي يقوم بها الجهاز في كافة الاعمال و المحاور بدءاً من قيادة الجهاز وتنظيمه الإداري وكيف يتفاعل مع التطور في هياكلها التنظيمية والادارية مروراً بالسياسيات والإستراتيجيات المتبعة في الجهاز وايضا الى العامل الذي يعتبر اللبنه الاساسيه تطور الجهاز ثم الموارد والشركات وإخيراً معيار العمليات التي تقوم بها الجهاز[1].

[1] عبدالحكم طه عبدالحكم ، ص 89.

النفقات العامة للجهاز :

وفقاً للخطة الخاصة بالجهاز فإنه تصاغ موازنات تقديرية دقيقة لكل عام ترتكز على إستراتيجية الجهاز التي تم الحديث عنها في المعيار الثاني وتأخذ في الاعتبار:

*موجهات وزارة مجلس الوزراء.

*موجهات وزارة المالية.

*توصيات العاملين بالخارج من خلال المؤتمرات.

*الملامح العامة لاستراتيجية الجهاز.

*تقارير الاداء وتقارير موسم عودة العاملين باالخارج.

*الحسينات من خلال:

-ملاحظات ومقترحات السفارات السودانية بالخارج.

-ملاحظات وتقارير الوفود المبتعثة والوفود القومية.

_ملاحظات وآراء العاملين بالجهاز بالإدارات المختلفة من خلال المارسة الفعلية للعمل.

* نتائج الدراسات والبحوث ودورات العمل التي يقيمها أو يشارك فيها الجهاز.

*التنسيق مع الشركاء والاتفاقيات والعقود المبرمة.

*انظمة إدارة الجودة ISO 9001:2000 والتي تحصل عليها الجهاز في العام2003 م.

*خطة الجهاز المالية توضح تخصيص الأموال على المحاور التي من شأنها أن تحقق الأهداف الموضوعة والمجدولة زمنياً حيث ان ذلك يمكن من:

1/ اكمال البنية التحتية من مباني وتجهيزات ومعينات عمل وبرمجيات وخدمات معاونة من نقل واتصال واستحداث طرق عمل وتقنيات متطورة.

2/ ترقية الاداء بالجهاز وفروعه بتوفير بيئة العمل والكوادر البشرية المؤهلة لزيادة فاعلية العمل باستمرار.

3/ لقاءات مع المسؤلين بالدولة.

4/ التنسيق مع الجاليات بالداخل والخارج وربط الجهاز بالشبكة الدولية للمعلومات بالبعثات الدبلوماسية والجهات الاخري.

ذات الصلة زيارات وفود الجهاز للمشاركة في المناسبات ، والاحتفالات القومية والتي يقوم بها الجهاز بالخارج والزيارات التفقدية واسابيع السودان بالخارج[1].

5/ شهرياً تتم مقابلة الانفاق الفعلي لكل محور من محاور الموازنه مع ما هو مقدر له وذلك باستخدام نظام محاسبي مبرمج بالكمبيوتر على نظرية القيد المزدوج.

بالاضافة إلي ان هناك مراجعة تتم على صرف الأموال والتحقق من انجاز الأهداف تقوم بها إدارة متخصصة بداخل الهيكل ويشمل المراجعه أولا قبل الصرف وبعده مما يحدد أولاً بأول مناطق التحسينات اللازمة والمطلوبة وبالتالي انجازها قبل المراجعة التالية وفي نهاية العام تخضع الأموال إلي مراجعة حكومية تشمل الايرادات بنسبة 100%ان ميكانيكة التقنيات المستخدمة تؤكد عملية الرصد والمتابعة بالجهاز للأداء المالي . وتتيح عمليات القياس والتحليل عبر:

*ربط بين الإدارة المالية وانظمة الجودة 9001:2000 حيث هناك إجراءات ومرشد للاداء المالي وفق انظمة الجودة.

*القيود المحاسبية تتم معاالجتها عبر الحسابات وفق انظمة محاسبية,

مبرمجة تتيح التوصل للبنود الفرعية لكل بند رئيسي.

*وجود مقارنة بين الموازنة المجازة وبين الانفاق الفعلي عبر النظام المحاسبي المحوسب للأدارات المالية متاحة في شبكة المعلومات بالادارة.

[1] عبدالحكم طه عبدالحكم ، مرجع سابق ص 90.

*هنالك تقارير وملخصات توضح التحليلات المالية واتجاهات الانفاق.

*هناك تقارير شهرية تصدرها الإدارة المالية.

*هناك تقارير نصف سنوية وآخري سنوية.

المشروعات الاستراتيجية للجهاز والتي تهم المغترب:

1/ مشروع مراجعة سياسات الدولة تجاه المغتربين.

وهو مشروع مستدام يهتم فيه جهاز المغتربين بمراجعة سياسات الدولة تجاه المغتربين ، خاصة فيما يتعلق يتخفيف الاعباء وتقديم المقترحات والمبادرات والرؤي لتطوير تناول ومعالجة قضايا الهجرة والاغتراب بما يمكن من تعزيز وتطوير الايجابيات وتعظيم فوائد الهجرة ومعالجة المعوقات والآثارة السالبة.

مشروع استثمارات المغتربين:

هو مشروع يعني بالاستقطاب والتوظيف الامثل لمدخرات العاملين بالخارج لتدور مع عجلة الإقتصاد المتنامي بالداخل وإتاحة افضل فرصة للاستثمار وتقديم النماذج الناجحة من خلال توفير المعلومات وتبسيط الإجراءات والقيام بدور حلقة تنسيق بين المغتربين وأجهزة الاستثمار الاتحادية والولائية.

كما يهدف المشروع إلي حث وتشجيع السودانيين العاملين بالخارج لتوظيف علاقاتهم ولاستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستتثمار في السودان وقد تم في هذا الإطار إنشاء شركة المهاجر العالمية وهي شركة مساهمة عامة تعمل في مختلف ضروب الاستثمار ويملك المغتربون عدداً كبيراً من أسهمها.[1]

1- عبد الحكم طه عبد الحكم – مرجع سابق – ص 96 .

المبحث الثالث

بنك السودان المركزي

أولاً : خلفية تاريخية عن نشأة وتطور بنك السودان المركزي

تمهيد:

إن المتتبع للتطور التاريخي لمسيرة بنك السودان المركزي للفترة ما قبل قيام بنك السودان وحتى الآن ، يلاحظ أن تلك المسيرة قد مرت بمجموعة من الفترات والمراحل الفرعية أهمها الآتي :[1]

أ): فترة ما قبل قيام بنك السودان:

تميزت تلك الفترة بالآتي :

1. كانت بعض وظائف البنك المركزي مقسمة بين وزارة المالية والاقتصاد ولجنة العملة السودانية وفرع البنك الأهلي المصري. فقد كانت وزارة المالية تحتفظ بجزء من الأرصدة الأجنبية الرسمية وتديرها عن طريق حسابين للجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي يديرهما علي التوالي البنك الأهلي المصري وبنك باركليز (دى ، سى ، أو). أما لجنة العملة فقد كانت تقوم بمهمة إصدار وإدارة العملة والاحتفاظ بالجزء الآخر من أرصدة البلاد بالعملة الأجنبية كغطاء للعملة.
2. هيمنت فروع البنوك الأجنبية سالفة الذكر علي مجمل النشاط المصرفي بالسودان، وتوجيه التمويل لخدمة قطاع التجارة الخارجية لمصلحة الاستعمار.
3. لم يكن للسودان عملة وطنية حيث كانت العملتان البريطانية والمصرية هما السائدتان حتى أُنشئت لجنة العملة السودانية في عام 1956م حيث أصدرت أول عملة وطنية عام 1958م.

ب): فترة ما بعد الاستقلال :

في هذه الفترة برزت عدة ثوابت دعت إلى إنشاء البنك المركزي والتي تمثلت في :

([1]) بنك السودان المركزي ، مؤسستي الاحتفال باليوبيل الذهبي لبنك السودان المركزي ، 2010م (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) ص 1 ، 2.

1. ضرورة وجود بنك مركزي وطني لتنظيم عملية إصدار العملة الوطنية .
2. الحاجة الملحة لتنظيم السياسات التمويلية.
3. ضرورة إنشاء بنك مركزي لحفظ حسابات الحكومة ويكون مستشاراً لها في الشئون المالية.
4. تبنى الحكومة في تلك الفترة برامج طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وهذا تطلب وجود بنك مركزي يعمل علي جذب المدخرات لداخل الجهاز المصرفي بغرض توفير التمويل اللازم لتلك البرامج.

ج) : إنشاء بنك السودان :

وفي أواخر ديسمبر 1956م تمّ تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي لعمل دراسة لإمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان وقدمت اللجنة تقريرها للسلطات المختصة في منتصف مارس 1957م وتمت الموافقة عليه . إلا أنه تأخر صدور قانون بنك السودان حتى عام 1959م وقد تمّ افتتاح البنك رسمياً في يوم 22 فبراير 1960م.

هذا وقد حددت المادة (5) من قانون بنك السودان لسنة 1959م الأغراض التي من أجلها أنشئ البنك والتي تمثلت في تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية ،المساعدة علي تنمية نظام مصرفي ونظام للنقد والائتمان في السودان ، والعمل علي استقراره بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية بالبلاد علي نحو منتظم ومتوازن وتدعيم الاستقرار الخارجي للعملة وأن يكون مصرفاً للحكومة ومستشاراً لها في الشئون المالية.([1])

ثانياً: تطور السياسات المصرفية والرقابية:

يقوم بنك السودان بدور الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية التي تمارس العمل المصرفي كلياً أو جزئياً لتحقيق السلامة المصرفية واستقرار القطاع المصرفي والمالى ، حيث يمنح قانون بنك السودان لسنة 1959 وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991 بنك السودان السلطات الكافية التي تمكنه من ممارسة دوره الرقابي والإشرافي.

([1]) مرجع سابق ، ص 2-3

يمكن تلخيص أهم التطورات التي تمت فى مجال السياسات المصرفية والرقابية خلال الفترة من بداية الثمانينات وحتى عام 2009 في الآتي:

أ. إنشاء إدارة الرقابة على المصارف عام 1980 .

ب. إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية لوضع مقومات الرقابة الشرعية في عام 1992م.

ج. إصدار مشروع توفيق الأوضاع لتنظيم العمل المصرفي والمعايير المحاسبية و الرقابة العالمية في عام 1994 .

د. إعلان السياسة المصرفية الشاملة خلال الفترة (1999 ـــ 2001).

ه. تفعيل دور الرقابة المباشرة عن طريق المراقب الميداني ومسئول الالتزام ومجلس الإدارة ولجان المراجعة . ([1])

([1]) مرجع سابق ، ص 10-11

ثالثاً: تطور سياسات النقد الأجنبي :

طبق بنك السودان نظام سعر الصرف الثابت منذ عام 1958 عقب انضمام السودان لعضوية صندوق النقد الدولي ، وفى أغسطس 1971 تم ربط الجنيه بالدولار الأمريكي ، في عام 1981 فبالإضافة إلى السعر الرسمي أصبح هنالك سعر تشجيعي لبعض الصادرات والضريبة على الواردات وسعر تشجيعي لتحويلات المغتربين .

في الفترة "1979 ـــــ 1989" فقد شهدت تغييرات مستمرة في سياسات النقد الأجنبي بدأت بإلغاء سياسة التحكم في موارد النقد الأجنبي في سبتمبر 1979 . وتنظيم سوق النقد الأجنبي إلى سوق رسمي وسوق موازى .

خلال التسعينات ومطلع الألفية الثالثة صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002).

في عام 2003 عمل البنك المركزي على المحافظة على مرونة سعر الصرف لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتبني سياسة سعر الصرف المرن المدار في حدود نطاقات معينة وقام البنك المركزي بتحرير عمليات الحساب الجاري بالكامل وتحرير جزء من عمليات حساب راس المال المتعلقة بالتدفقات النقدية الواردة .كما عمل البنك المركزي على بناء احتياطيات من النقد الأجنبي وتعظيم العائد عليها مما مكنه من إدارة سعر الصرف في الاتجاه المطلوب ، ودعم موقف السودان المالي خارجياً وتعزيز مصداقيته أمام المؤسسات الدولية لإغراض الاستدانة وغيرها . ([1])

في عام 2004م اتخذ البنك المركزي قراراً برفع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى بعد أن اصبح للبنك احتياطى لا باس به من العملات الحرة

ومنذ عام 2005م قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرافات وذلك لتحقيق الهدف الأساسي من سياسة النقد الأجنبي المتمثلة في تحقيق استقرار سعر الصرف.

([1]) مرجع سابق ، ص 16-17

رابعاً: التطورات في مجال القوانين واللوائح والتشريعات:

استمد بنك السودان دوره من قانونه الصادر في سنة 1959 وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991 ، وبعد ذلك صدرت سلسلة من التعديلات على هذين القانونين ، كما صدرت مجموعة من القوانين ذات الصلة بالعمل المصرفي ، وذلك كما يلي:

1. قانون بيع الأصول المرهونة لسنة 1991.
2. قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لسنة 1994.
3. قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2003.
4. قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 تعديل لسنة 2006.
5. قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991تعديل لسنة 2004.
6. قانون المعاملات الالكترونية لسنة 2007.
7. قانون جرائم المعلوماتية لسنة 2007 . ([1])

([1]) مرجع سابق ، ص 23

خامساً: الهيكل الإداري بالبنك:

أولاً : مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من تسعة أعضاء ويرأسه السيد/ المحافظ ، ويضم نائبيه وستة أعضاء من ذوى المؤهلات والكفاءات العالية والخبرة ويتم تعيينهم جميعاً من قبل رئيس الجمهورية ويخضع المجلس لإشراف رئاسة الجمهورية، ويتولى مسئولية تنظيم سياسة البنك وإدارة شئونه العامة وأعماله وكذلك إقرار السياسات النقدية والتمويلية وسياسات البنك المركزى الأخرى .

ثانياً : قطاعات وإدارات البنك وفروعه :

يتكون البنك من 5 قطاعات ، وهذه القطاعات تضم 15 إدارة عامة (وفقاً لما هو موضح في الشكل أدناه) ، وكذلك يضم 12 فرعاً مقسمة على ولايات السودان المختلفة (مدنى ، القضارف ، بورتسودان ، كوستى ، الأبيض ، عطبرة...)([1])

([1]) المرجع السابق ، ص30

الفصل الرابع: تحويلات المغتربين

المبحث الأول: تحويلات المغتربين (تعريفها وانوعها والعوامل المؤثرة عليها)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية

المبحث الأول

تحويلات المغتربين (تعريفها وانوعها والعوامل المؤثرة عليها)

تمهيد:

تعتبر تحويلات المهاجرين من أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية ، وذلك نسبة لمساهمتها في تحسين موقف ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الحساب الجاري وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الأجمالي ، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية خاصة في الدول النامية التي تواجه نقص في موارد النقد الأجنبي.

وايضاً تساهم تحويلات المغتربين بالخارج في تخفيف مستوى الفقر والبطالة بتوفير فرص العمل وإيجاد مصادر للدخل الإستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي وإستخدام التكنولوجيا الحديثة والالمام بالمهارات المختلفة عن طريق التجربة والتدريب[1].

يعرف صندوق النقد الدولي تحويلات المغتربين بأنها تحويلات جارية تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين أو عالمين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلي أشخاص (عادة أفراد وأسرهم) في دولهم الاصل[2].

أنواع وسائل التحويلات:

تحويلات المهاجرين هي حاصل جمع تحويلات العمال وتعويضات العاملين وتحويلات المغتربين المهاجرين من الخارج.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن تحويلات العمال هي التحويلات الخاصة الحالية من العمال والمهاجرين الذين يعتبرون مقيمين في البلد المضيف إلي متلقين ببلدهم الاصل .

تتمثل تحويلات العمال المهاجرين بالتدفقات الاتية:

---

[1] خالد على عبدالمجيد لورد ، مجلة بحثية فصلية يصدرها مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية بجهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج ، ص 30، 2014م.

[2] محمد الحسن خليفة ، مرجع سابق ص31.

- النقود السائلة التي يحملها المهاجر بصحبته إلي الدول المصدره في الإجازات المختلفة أو حين العودة النهائية.

- النقود السائلة التي يتم ارسالها من خلال القنوات غير الرسمية المصارف وشركات التحويل المالي.

- السلع العينية التي يتم ارسالها إلي دول المصدر مثل الهدايا أو السلع الاخري المستورة إلي دولة الاصل والممولة من خلال إستخدام تحويلات المهاجرين.

- الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أسرهم[1].

* تنقل تحويلات المهاجرين إلي الدول النامية عبر طريقتين أثنين هما:

- التحويلات الرسمية : وهي التي تتم عن طريق البنوك ومكاتب البريد والمؤسسات غير البنكية ومكاتب التحويل مثل : ويسترن يونين والتي تستحوز على اكثر من 170 فرع في العالم وبالتي على حوالي 30% من من حجم التحويلات في العالم وكذلك شركة مونيغرام

وهذا النوع من التحويلات هو الذي يمكن حسابه وهو ما يعتمد عليه البنك الدولي في حساب التحويلات الرسمية إلي دولة ما.

- التحويلات غير الرسمية : المقصود بالتحويلات غير الرسمية عدم تسجيلها في الحسابات الرسمية القومية . وهذة القناة يصعب حساب الكمية المحولة عبرها لأنها تتم بوسائل مختلفة مثل ان يحضر المهاجر ومعه بعض ما أدخر من مال وخلال قضائه إجازته او أن يتم عبر المسافرين الى الدول النامية من الاهل والاصدقاء او عبر قنوات تحويل غير قانونية ، لكنها منظمة بشكل جيد وفعال تضمن تسليم المبلغ المحدد فى وقت وجيز مقابل رسوم زهيدة نسبياً ، وكذلك عبر الية تسليم المبلغ فى البلد المستورد لاغراض تجارية لافراد من نفس الجنسية مقابل تسليم ما يعادله لمن يليه فى البلد المصدر بالعمله المحليه.

ولاشك أن الوضع غير القانونى لبعض المهاجرين قد يشكل عائقاً امام التحويل عبر القنوات الرسمية الذى يتطلب إبراز الاوراق الثبوتية للشخص المحول . وتتم هذه التحويلات

[1] الماحي خلف الله الماحي ، مؤتمر المغتربين العام السادس ، 2014م ، ص 77-78.

بالسرعة وايضاً بالاقتراب بصورة اكبر من العميل كما أنها لا تشترط أن يكون لدى من يحول الاموال حساب مصرفى إلا أنه فى المقابل تفقد لعنصر الامانه الذي يتوافر لدي القنوات الرسمية بالتحويلات.

ويقدر البنك الدولي التحويلات عبر القنوات الغير رسمية بحوالي 50% من جملة التحويلات عبر القنوات الرسمية.

وتشير بعض الدراسات ان التحويلات عبر الطرق الغير رسمية ترتبط بشكل عكسي بفارق سعر الصرف بين السعر الرسمي وسعر الصرف في سوق الموازي.

فكلما كان الفارق قليلاً كلما زاد التحويل عبر القنوات الرسمية.

وكذلك كلما كان الإقتصاد منفتحاً كلما قل التحويل عبر القنوات الغير الرسمية[1].

العوامل التي تؤثر على تحويلات المغتربين بالخارج:

تتأثر تحويلات المغتربين سلباً وإيجاباً بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي يمكن صياغتها في الجوانب الآتية:

العوامل الداخلية:

1/ الإستقرار الإقتصادي:

يعتبر أحد المؤشرات الهامة والتي يمكن الإعتماد عليها في جذب مدخرات العاملين بالخارج ، ولذا فإن تذبذب السياسات وتعديلاتها المستمره تجعل من العسير التفكير في القيام بتحويل كامل المدخرات إلي داخل الدولة ومما يدل على ذلك إرتفاع معدلات التضخم والإنخفاض المستمر لسعر العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.

2/ الوعي المصرفي:

هام جداً فبالرغم من الجهود المبذولة بشأن رفع الوعي المصرفي فإن الإنتشار المصرفي لا يزال دون الطموح ، وهذا يشير إلي ضعف قدرة البنوك على تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة

[1] الماحي خلف الله الماحي ، مؤتمر المغتربين العام 2014م ، ص 78.

لاجمالى السكان المقيمين وغير المقيمين وبالتالي هذا يقيد من إمكانية الإستمرار في التعامل مع الجهاز المصرفي ويمكن القول ان المصارف لها إمكانية الإستفادة من خدمات المراسلين بالإضافة إلي أن البنوك العربية بالسودان يمكن أن تسهم بفاعلية في تقديم الخدمات للعاملين بالخارج.

هناك نقطة أخرى تتعلق بإنعدام الفروع المصرفية والمصارف الوطنية المشتركة خارج الدولة وهذا أيضاً يقلل من التعامل مع الجهاز المصرفي وبالتالي يمكن أن يكون سبب في إنخفاض حجم التحويلات من الخارج.

3/ سياسات تمويل العاملين بالخارج:

ليست هنالك سياسات محددة تجاه تمويل العاملين بالخارج حيث تأتي ضمن السياسة النقدية العامة وتشير النتائج العلمية بأن العديد من المصارف تقوم بزيارة العاملين بالخارج من أجل إستقطاب الموارد وتقدم لهم وعود بمنح التمويل إلا ان تعقيد الإجراءات وبطئها يجعل هؤلاء المستفيدين يعودون إلي دول المهجر دون الحصول على التمويل في الوقت والمكان المحددين.

4/ سياسات النقد الأجنبي:

فيما يتعلق بسياسات النقد الأجنبي أيضاً فإن المصارف لن تلتزم بسياسة نقد أجنبي مستقره ، يعتبر هذا أحد الأسباب الرئيسية في العزوف عن التحويلات إذ أن سعر الصرف عرضه للتغيرات المستمره وبالتالي تظل مسألة إستمرار[1].

5/ تحسين أداء المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني:

تحسين أداء المؤشرات الكلية للإقتصاد الوطني أيضاً واحد من العوامل الداخلية الهامه لعملية التحويلات للداخل ومنها معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل التضخم وسعر الصرف ، إضافة تقدم وتطور البنية التحتية الإقتصادية.

[1] الماحي خلف الله الماحي – مرجع سابق ، ص 77.

العوامل الخارجية:

يواجه العاملون بالخارج العديد من العوامل الخارجية التي تحد من تحويلاتهم إلي الداخل يذكر منها.

1/ سياسات دول المهجر :

بموجب تلك السياسات تفرض بعض الدول المستقبلة للعمالة سياسات تقضى بتحويلات العاملين الى نطاق دولها مما يؤثر سلباً فى ضياع مدخرات هؤلاء العاملين.

2/ إستثمارات العاملين بالخارج فى دول أخرى :

يسعى بعض العاملين فى ظل عدم التأكد والطمأنينة لتوظيف التحويلات للداخل إلى القيام باستثمار فوائض دخولهم خارج السودان.

3/ الإستقرار النهائى بالخارج:

على الرغم من عدم التيقن بحجم المهاجرين نهائياً فى السودان فإن بعض الأسر إختارت أوطان أخرى ، مما يشكل فقدان بعض مواطنى الدوله وتحويلهم إلى جنسيات أخرى[1]

الجدول (1) ادناه يوضح اتجاه تحويلات المغتربين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى[2] :

البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلى الاجمالى (مليارجنيه سودانى)	6.96	5.106	6.123	135.2	162.2	186.6
الناتج المحلى الاجمالي(مليار دولار)	47.9	51.9	59.6	560.6	74.7	70.1
حجم تحويلات المغتربين كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى	1.2	1.0	1.6	1.4	1.0	4.0
تحويلات المغتربين كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى	%3	%2	%3	%2	%2	%0.6
سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السودانى	2.01	2.05	2.09	2.24	17.2	2.66

المصدر : بنك السودان المركزى والجهاز المركزى للاحصاء

[1] الماحى خلف الله الماحى - مرجع سابق ص 71 ص80

[2] محمد الحسن خليفة، مجلة فصلية بحثية يصدرها مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان لجهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج ، التاسع ، 2012م ، ص 35.

المقترحات في شان تحويلات المغتربين:

تشير الإحصاءات إلي ضعف حجم تحوبلات السودانيين العاملين بالخارج وذلك بالرغم من تشجيع الجهات المختصة عن طريق الحوافز والإعفاءات ، ونسبة لأهمية هذه التحويلات ودورها في توفير الموارد الأجنبية وبالتالي المساهمة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وان ذلك يتطلب تضافر الجهود من الجهات ذات الصلة للبحث عن الإجراءات والوسائل الجديدة ، بالإضافة لمعالجة السلبيات التي صاحبت السياسات السابقة.

في إطار سياسات البنك المركزي التي تهدف إلي زيادة مورد النقد الأجنبي وزيادة المعروض منه فإن يمكن طرح بعض المقترحات التي تهدف إلي تشجيع وزيادة حجم التحويلات بصورة عامة وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بصورة خاصة ومن أهمها:

1/ تشجيع البنوك وشركات الصرافة بتوسيع شبكة مراسليها بالخارج وفتح مكاتب صرف في القارات.

2/ المحافظة على أستقرار سعر الصرف وتخفيض الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

3/ توجيه مدخرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج وتحقيق التنمية من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية والإنتاجية ومؤسسات التمويل الاصغر حيث يمكن ان يساهم العاملين.

4/ إعطاء السودانيين العاملين بالخارج الذين يقمون بتحويل مدخراتهم عبر القنوات الرسمية وحوافز تشجيعيه سواء جمركية او ضريبة لإستيراد معدات ووسائل الإنتاج للمشاريع الصغري ومتوسطة الحجم أو السيارات للإستخدام الشخصي والامتعه الشخصية [1]تدفق التحويلات إلي الجهاز المصرفي السوداني مرتبطة بإستقرار تلك السياسات.

5/ تشجيع البنوك على تحسين جودة الخدمات البنكية وتسهيل التحويلات والواردة وعملية فتح الحسابات بالنقد الأجنبي للمغتربين ، وأي معاملات اخري يتطلبها المغترب.

---

[1] الماحي خلف الماحي ، مرجع سابق ، ص 80—83

6/ تعريف المغتربين بالخدمات المالية التي يقدمها الجهاز المصرفي السوداني وحثهم على ضرورة تحويل مداخراتهم إلي الداخل خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في المرحلة القادمة من خلال دورهم ومساهمتهم في الحفاظ على النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

7/ بعد التنسيق مع الجمارك يمنح المغترب إعفاء جمركي كامل لمعينات العمل في حالة العودة النهائية، وتحويل مبلغ معين بالعملات الأجنبية(يحدد سقف)عبر القنوات الرسمية.

8/ بالتنسيق مع سلطات الأراضي والاستثمار يمنح المغترب قطعة أرض بالسعر الرسمي الحكومي بالإضافة لقطعة إستثمارية شريطة تحويل مبلغ معين (يحدد سقف) عبر القنوات الرسمية.

9/ تخفيض الرسوم الدراسية المقدرة على أبناء المغتربين بالجامعات إلي 25% عند إبراز ما يفيد تحويل مبلغ معين عبر القنوات الرسمية.[1]

[1] الماحي خلف الله – مرجع سابق ، ص 83-84.

المبحث الثاني

الدراسة التحليلية

جدول رقم (2) يوضح النسبة المئوية لتحويلات المغتربين ومقارنة مع سعر الصرف الرسمي والموازي في الفترة من (1989 – 2013)م

العام	التحويلات	النسبة%	السعر الرسمي	السعر الموازي
1989	1875.3	8.5	4.5	0.0008
1990	61.9	0.3	4.5	0.0008
1991	45.4	0.2	14.99	0.0008
1992	123.8	0.6	132.8	0.221
1993	75.2	0.3	215.98	0.4
1994	107.21	0.5	400	0.419
1995	346.2	1.6	836.8	0.8485
1996	220.21	1.0	1.46	1.4685
1997	416.3	1.9	1.7	1.84
1998	686.6	3.1	2.37	2.6
1999	702.3	3.2	2.66	2.9
2000	668.6	3.0	2.67	2.99
2001	818.7	3.7	2.58	2.99
2002	1085.9	4.9	2.57	2.99
2003	1218.4	5.5	2.58	2.9
2004	1380.2	6.3	2.59	2.8
2005	1025.96	9.4	2.43	2.45
2006	1064.15	7.4	2.17	2.18
2007	1766.69	8.0	2.0107	2.012
2008	3100.45	14.1	2.08061	2.09
2009	2106.14	9.6	2.2804	2.6
2010	1845.09	8.4	2.317	2.8
2011	437.4	2.0	2.66	3.6
2012	401.4	1.8	3.5637	5.7
2013	424	1.9	4.7422	7.1
	22003.5	100.0	1655.005	55.9014

المصدر: بنك السودان المركزي

من الجدول أعلاه يلاحظ أن تحويلات المغتربين في عام 1989م بلغت (8%) ، وشهدت هذة الفترة تغيرات مستمرة في سياسات النقد الاجنبي بدأت بإلغاء سياسة التحكم في

موارد النقد الاجنبي وتنظيم سوق النقد الاجنبي الي سوق رسمي وسوق موازي في هذة الفترة شهد السوق الموازي ازدهاراً .

ثم انخفضت نسبة التحويلات في الفترة من (1990 –1992) حيث تراوحت تحويلاتهم من (0.2% – 0.6%) وذلك بسبب حرب الخليج الثانية وإنهاء خدمات نسبة كبيرة من السودانيين ، الى جانب أن الحكومة كانت قد درجت منذ العام 1976م على تحفيز المهاجرين بسعر صرف خاص (15%) من السعر الرسمي للجنيه عند التحويل للداخل ولكن تعذرت إستمرارية المحافظة على الحافز ، لأن سعر الصرف التشجعيي فشل في جذب المدخرات عن طريق البنوك ، فسعر السوق الأسود أعلى ومحاولة اللحاق به تؤدي إنخاض قيمة العملة .

ومن العام 1995 –2005م زادت نسبة التحويلات وتراوحت ما بين (1.9% – 4.9 %) ، في2002م صدرت مجموعة من الإجراءات واللوائح (لائحة تنظيم اعمال الصرافة سنة 2002م) بهدف استكمال توحيد بناء سوق النقد الاجنبي مثل : إلغاء الاقرار الجمركي والاعلان عن مزايدات النقد الاجنبي وتبسيط اجراءات الصادر والوارد هذا وقد اسهمت هذة الخطوة في تلاشي الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي والموازي .

2003:عمل النبك المركزي على المحافظة على مرونة سعر الصرف وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتبني سياسات سعر الصرف المرن المدار في حدود نطاقات معينة وقام البنك المركزي بتحرير عمليات الحساب الجاري بالكامل وتحرير جزء من عمليات حساب رأس المال المتعلقة بتدفقات النقدية لاواردة كما عمل على بناء احتياطات من النقد الاجنبي وتعظيم العائد عليها مما مكنهم من ادارة سعر الصرف في الاتجاه المطلوب.

2005 : قام النبك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصاف التجارية والصرافات وذلك لتحقيق الهدف الاساسي من سياسة النقد الاجنبي متمثلة في تحقيق استقرار سعر الصرف .

خلال المرحلة الإنتقالية عام2005– 2010م إرتفعت التحويلات حيث تراوحت نسبة التحويلات بين (4.9–8.4) ، وشلكت خلال هذة الفترة 51% من إجمالي تحويلات القطاع الخاص وكان ذلك بسبب إستقرار الوضع الإقتصادي وثبات سعر صرف العملة والمناخ الإستثماري الجيد الذي كان سائداً وخلال هذه المرحلة بلغت نسبة التحويلات 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي نسبة 8% لعائدات البترول وفي العام الأخير منها عام

2010م – إحتلت تحويلات السودانيين المركز الرابع عربياً بعد لبنان ومصر والمغرب متفوقة على الجزائر وتونس واليمن والأردن.

وبشكل عام فإن تدفقات التحويلات الجارية للمغتربيين عبر القنوات الرسمية خلال العقد من هذا القرن 2000–2010م بلغت في مجملها حوالي 18 مليار دولار أي بمعدل سنوي 1.7 مليار دولار .

في خلال الفترة 2010–2013م ظلت معدلات تحويلات المهاجرين على حالها بل مع حدوث تراجع نسبة لإتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي [1].

[1] صديق محمد احمد مضوي ، مجلة فصلية بحثية ، ديسمبر 2016م، ص109–110.

الفصل الخامس

مناقشة الفرضيات والخاتمة (النتائج والتوصيات والمقترحات)

مناقشة الفرضيات :-

الفرضية الرئيسية :

1-يوجد دور لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي جذب تحويلات المغتربين.

من خلال ما قدمته الدراسة نجد أن هنالك دور ضعيف يقدمه جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي لجذب تحولات المغتربين .

الفرضية الفرعية :

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.

جدول رقم (3) : يوضح معامل إرتباط بيرسون لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة طردية بين أسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.

المتغيرات	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
السعر الموازي	-0.33	0.17
التحويلات		

من الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل الإرتباط بين السعر الموازي والتحويلات يساوي (0.33-) وهو إرتباط عكسي بين سعر الصرف الموازي وتحويلات المغتربين، أما القيمة الإحتمالية لمعامل الإرتباط تساوي (0.17) وهي أكبر من مستوى معنوي 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الموازي وتحويلات المغتربين .

مما سبق تتأكد عدم صحة الفرضية التي نصها : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السوق الموازي وتحويلات المغتربين.

وذلك لأسباب منها إرتفارع نسبة المخاطر والصعوبات التى تواجه المغتربين في التحويل ، وكذلك عدم ثقتهم في التحويل عبر هذه الطرق .

2- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تحويلات المغتربين والسعر الرسمي.

جدول رقم (4) : يوضح معامل إرتباط بيرسون لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة طردية بين تحويلات المغتربين والسعر الرسمي.

المتغيرات	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
تحويلات المغتربين	-0.28	0.26
السعر الرسمي		

من الجدول أعلاه نلاحظ ان معامل الإرتباط بين تحويلات المغتربين و السعر الموازي يساوي (0.28-) وهو يشير إلى وجود إرتباط عكسي بين المتغيرين، أما القيمة الإحتمالية لمعامل الإرتباط تساوي (0.26)هي أكبر من مستوى معنوي 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

عليه تتأكد عدم صحة الفرضية التي نصها : توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تحويلات المغتربين والسعر الرسمي.

وذلك لأسباب منها عدم الإستقرار الإقتصادي لأسعار الصرف ، وإنفصال الجنوب أدي إلى حدوث تدهور في أسعار الصرف مما أدي إلى إحجام المغتربين عن التحويل عبر القنوات الرسمية، ومنها أيضاً إستقرار المغتربين في دول المهجر .

3- توجد علاقة طردية بين الإمتيازات والخدمات التى يقدمها جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي.

الملاحظ من الدراسة أن الخدمات والإمتيازات لها دور في جذب تحويلات المغتربين، وبالتالي كلما كانت الخدمات والامتيازات مشجعة كلما زادت التحويلات بنسبة ما.

أولاً: النتائج :

1/ هنالك دور ضعيف لجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج في جذب تحويلات المغتربين .

2/ نجد أن معظم تحويلات المغتربين تتم عبر الطرق غير الرسمية.

3/ إستقرار سعر الصرف يشجع المغتربين للتحويل بالطرق الرسمية.

4/ ضعف حجم تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالرغم من تشجيع الجهات المختصة عن طريق الحوافز والخدمات .

ثانياً: التوصيات

1/ ضرورة تحسين الخدمات والحوافز التي يقدمها جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج وبنك السودان المركزي لجذب تحويلات المغتربين.

2/ السعي لاستقرار سعر الصرف والمحافظة على قيمة العملة السودانية مقابل الدولار وذلك لتشجيع المغتربين لتحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية.

3/ العمل على تخفيض الفرق بين السعر يالرسمي والسعر الموازي لتشجيع التحويل عبر القنوات الرسمية .

4/ تشجيع الحكومة للعمل على توحيد سعر الصرف .

ثالثاً: المقترحات:

1/ تحويلات المغتربين وأثرها على التنمية الاقتصادية في السودان.

2/ المساهمة المالية للمغتربين وأثرها على التضخم.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع :

1. احمد يوسف الشحات ، العلاقات الإقتصادية الدولية(القاهرة، جامعة طنطا كلية الحقوق)

2. عادل احمد حشيش ، مجدي شهاب، العلاقات الإقتصادية الدولية (القاهر، دار الجامعة الجديدة ، 2005)

3. محمد ذكي الميسر ، العلاقات الإقتصادية الدولية (الخرطوم ، دار النهضة العربية ، 1981م)

4. محمد صبحي عبدالحكيم ، إنتقال القوى العاملة في البلاد العربية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1914)

5. محمد عبده محجوب ، الكويت والهجرة ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتابة

6. منير عثمان أحمد البيلي ، السياسات النقدية في السودان ، ط1، الخرطوم، 1999.

7. ريس حدة ، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية (ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،2009م).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1/ دراسة بنك السودان الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاءات أثر إنخفاض الدخول في دول المهجر على المغتربين وبعض جوانب الإقتصاد السوداني ، فبراير:(1999) .

2/خالدة عبده محمد علي ، بعنوان : أثر تحويلات السودانيين العاملين بالخارج على الإقتصاد القومي، جامعة السودان للبنات ، نوفمبر2000م).

3/ محمد جبريل احمد ، بعنوان (تحويلات السودانيين العاملين في الخارج وأثرها على الإقتصاد السوداني ، جامعة النيلين ، 2005م).

رابعاً: المجلات

1. عبدالحكم طه عبدالحكم ، مجلة بحثية فصلية ويصدرهها مركز السودان لدراسة الهجرة للتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج يونيو 2017م.
2. خالد علي عبد المجيد لورد ، آفاق الهجرة (الخرطوم: مجلة بحثية فصلية يصدرها مركز السودان للدراسات والهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج ، العدد الثالث عشر، 2014م.
3. محمد الحسن خليفة مجلة بحثية فصلية يصدرها مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون بالخارج ، العدد التاسع ، 2012م.
4. الماحي خلف الله الماحي ، مؤتمر المغتربين العام السادس ، 2014م.
5. صديق محمد أحمد مضوي ، آفاق الهجرة ، مجلة بحثية فصلية يصدرها مركز السودان لدراسات الهجرة والتنمية والسكان بجهاز تنظيم شؤون بالخارج ، العدد السادس عشر ، 2016م.

6- بنك السودان المركزي ، مؤسستي الاحتفال باليوبيل الذهبي لبنك السودان المركزي ، 2010م ، شركة مطابع السودان العملة المحدودة .

7- بدر الدين حسين جبر الله – مجلة المصرفي – العدد الرابع والعشرين – 2002م .